

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -

ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
تخصص مالية وتجارة دولية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة

أحمد نوال

بن عبد الله يمينه

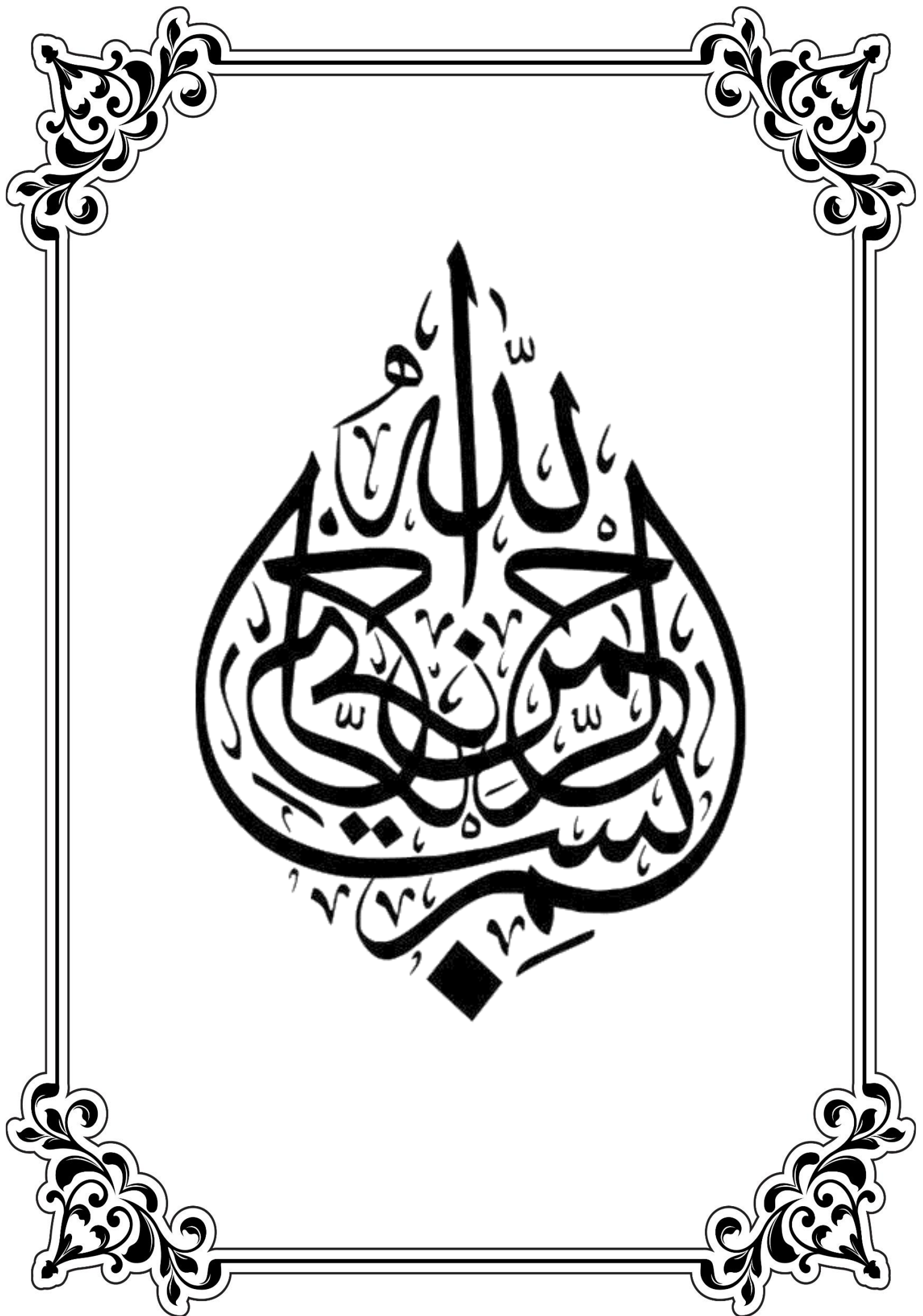
تحت عنوان

فعالية برامج التنمية في تحقيق التنوع الاقتصادي -
دراسة حالة الجزائر -

نوقشت علنا امام اللجنة المكونة من:

رئيسا	أستاذ محاضر (ب)	د. بهلول خيرة
مشرفا مقرر	أستاذ محاضر (ب)	د. هوارى أحلام
مناقشا	أستاذ محاضر (ب)	د. بوجلة ايمان

السنة الجامعية: 2025/2024



الشكر والعرفان

أَتَقَدِّمُ بِخَالصِ عِبَارَاتِ الشُّكْرِ، وَعَمِيقِ مَشَاعِرِ الْاِمْتِنَانِ،

إِلَى كُلِّ مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ - بَعْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - فِي إِنْجَازِ هَذَا الْعَمَلِ الْمُتَوَاضِعِ.

أَشْكُرُ أَسَاتِذَتِي الْكَرَامَ الَّذِينَ لَمْ يَبْخُلُوا عَلَيَّ بِعِلْمِهِمْ وَتَوْجِيهِاتِهِمْ، فَكَانُوا مَشَاعِلَ نُورٍ

أَنَارَتْ دُرِي، فَجَزَاهُمُ اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَجَعَلَ مَا قَدَّمُوهُ لِي وَلِغَيْرِي فِي مِيزَانِ

حَسَنَاتِهِمْ.

وخصًّا بالذكر أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة هواري أحلام، التي

كان لتأطيرها الدقيق، وملاحظاتها القيّمة، الأثر البالغ في توجيه هذا العمل، كما كان

لكتابها القيّم بالغ الأهمية، مرجعًا أساسًا أغنى البحث وأضاء كثيرًا من جوانبه.

فجزاها الله عني خير الجزاء، ورفع قدرها في الدنيا والآخرة.

كما لا يفوتني أن أتوجّه بعميق العرفان لعائلتي الكريمة، سندي وملاذي، لوقوفهم

الدائم إلى جانبي، ودعائهم الصادق الذي كان لي زادًا في أوقات التعب والضيق.

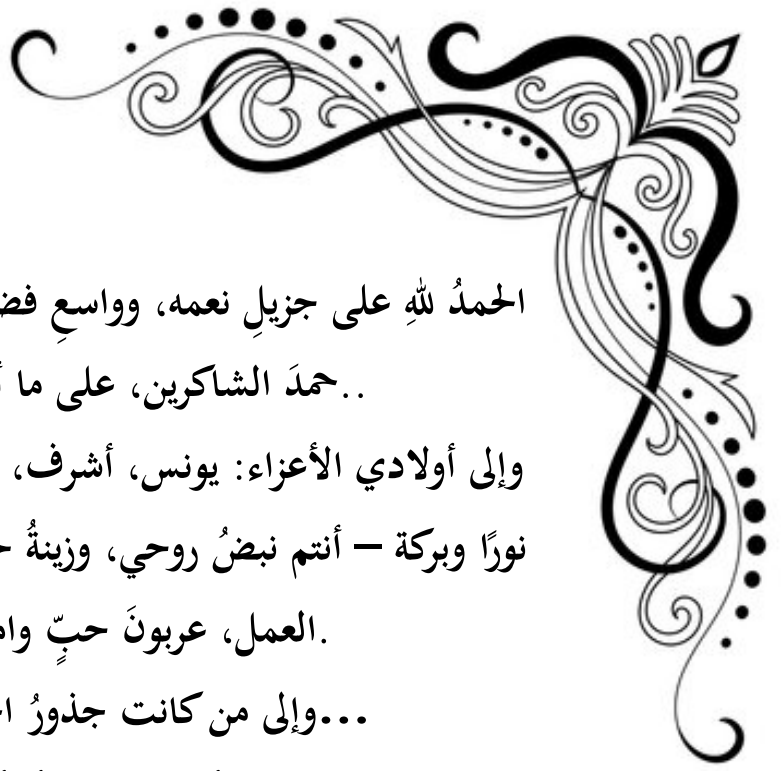
شكرًا لكل من مدّ لي يد العون، أو غرس في قلبي الأمل، أو شاطرني هذا المشوار

بصبرٍ ومحبة.

الوفاء

الحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات،
وبفضله وكرمه تنالُ الغايات، وتحققُ الأمنيات...
إلى بناتي الصغيرات، زهرات عمري، وهبةُ ربي،
إلى من جعلهنَّ الله نورًا في طريقي، وسكينةً في قلبي،
إلى من أرجو من الله أن يبارك لي فيهن، ويجعلهنَّ قرّة عينٍ في الدنيا والآخرة،
أهديكنَّ ثمرة هذا الجهد، سائلًا المولى أن يجعله في ميزان حسناتي وحسناتكن.
وإلى عائلتي الطيبة، منبع الحب والرحمة،
إلى والديَّ الكريمين، أسأل الله أن يجعل هذا العمل صدقةً جارية لهما،
إلى إخوتي وأخواتي، وكل من كان لي بعد الله عونًا وسندًا،
إلى كل من دعمني بكلمة، أو بدعاء، أو بابتسامة صادقة،
أهديكم هذا العمل، راجيًا من الله أن يجزيكم عني خير الجزاء،
وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا في الدارين.
اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى...

يمين



الحمدُ لله على جزيْلِ نعمه، وواسعِ فضله، وتوفيقه الذي لا يُحاط، الحمدُ له
.. حمدَ الشاكرين، على ما أنعم وألهم، وما ستر ويسّر

وإلى أولادي الأعزاء: يونس، أشرف، رتاج - حفظكم الله ورعاكم، وزادكم
نورًا وبركة - أنتم نبضُ روحي، وزينةُ حياتي، ومصدرُ أملِي. إليكم أرفع هذا
العمل، عربونَ حبٍّ وامتنانٍ لا تحده الكلمات

...وإلى من كانت جذورُ الحبِّ والسكينة تبدأ منهما

إلى والدي العزيز، وإلى أُمِّي الحبيبة، أسأل الله أن يلبسها ثوب الصحة والعافية
يا من حملتُماني دعاءً قبل أن أكون، ورضًا بعد أن كنت، أضع بين أيديكما
ثمرة هذا الجهد، لعلّه يلامس بعضًا من جميل ما بذلتماه في صمت

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى من كانت الكلمة الطيبة منهم مرساة، والدعاء الصادق زادًا،

لكم في القلب من الوفاء ما لا يُقال

وإلى كل من مرّ بي في هذا الطريق،

...بكلمة، بابتسامة، بموقفٍ صادق

هذا العمل جزءٌ منكم، ومن دفئكم، ومن أيامٍ مضت كانت فيها النوايا

خالصة، والخطى ثابتة.

نوال



ملخص

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور برامج التنمية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل البرامج المتبعة لتقليص التبعية لقطاع المحروقات، الذي يُعدّ المصدر الرئيسي لعائدات البلاد، مما جعل الاقتصاد الوطني هشاً وعرضة لتأثيرات التقلبات الخارجية. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، بالاستناد إلى تقارير رسمية وبيانات اقتصادية حديثة، بهدف تقييم نجاعة البرامج التنموية التي تبنتها الدولة ومدى تأثيرها في تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني. وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه البرامج سجلت بعض التحسن في مؤشرات التنمية، خاصة في الجوانب الاجتماعية والبنية التحتية، إلا أن النتائج الاقتصادية ظلت دون المستوى المطلوب، ولم تحقق الأهداف المرجوة من حيث الحد من الاعتماد على المحروقات. وعلى الرغم من ضخامة الموارد المالية التي رُصدت لها، فإن مساهمة القطاعات البديلة مثل الفلاحة، السياحة، والصناعة بقيت محدودة. ومع ذلك، ما تزال الجزائر تبذل جهوداً حثيثة لبناء اقتصاد متنوع وقادر على مواجهة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، التنوع الاقتصادي، البرامج التنموية.

Abstract

This dissertation aims to study the role of development programs in achieving economic diversification in Algeria, by analyzing the strategies implemented to reduce dependence on the hydrocarbon sector, which remains the country's main source of revenue. This reliance has rendered the national economy fragile and vulnerable to external fluctuations.

The study adopts a descriptive and analytical approach, relying on official reports and recent economic data to assess the effectiveness of the development programs initiated by the state and their impact on achieving genuine economic diversification.

The findings indicate that these programs have led to some improvements in development indicators, particularly in social aspects and infrastructure. However, the economic results have remained below expectations and have not met the intended objectives of reducing reliance on hydrocarbons. Despite the substantial financial resources allocated to these programs, the contribution of alternative sectors such as agriculture, tourism, and industry has remained limited. Nevertheless, Algeria continues to make significant efforts to build a diversified and resilient economy.

Keywords: Economic development, economic diversification, development programs.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة

الشكر والعرفان

الاهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الاشكال

قائمة الجداول

مقدمة أ-د

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية والتنوع الاقتصادي 2

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية 3

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها 3

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 3

أولاً: جميع ما انطوت عليه عملية النمو: والتي تتمثل فيما يلي 4

ثانياً: عوامل تنفرد بها عملية التنمية 4

1. اجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي 4

2. تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل 4

3. الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة 5

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية 5

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية 6

الفرع الأول: تراكم رأس المال capital accumulation 6

6	أولاً: رأس المال المالي (Financial capital)
6	ثانياً: رأس المال الحقيقي او المادي ()
7	الفرع الثاني: الموارد البشرية
8	الفرع الثالث: الموارد الطبيعية
8	الفرع الرابع: التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي
9	المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية وأهدافها
9	الفرع الأول: أبعاد التنمية
9	أولاً: البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية
10	ثانياً: البعد الاجتماعي للتنمية
10	ثالثاً: البعد السياسي للتنمية
10	رابعاً: البعد الدولي للتنمية
11	خامساً: البعد الحضاري للتنمية
11	الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية
11	أولاً: زيادة الدخل القومي
11	ثانياً: رفع مستوى المعيشة
12	ثالثاً: تعديل التركيب النسبي
12	المبحث الثاني: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي
13	المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي، انواعه ومؤشراته
13	الفرع الأول: ماهية التنوع الاقتصادي
13	أولاً: نشأة التنوع الاقتصادي
13	ثانياً: مفهوم التنوع الاقتصادي

14.....	ثالثا: أصناف التنوع الاقتصادي.....
14.....	1. التنوع الاقتصادي على المستوى الكلي
15.....	2. التنوع الاقتصادي على المستوى الجزئي
17	الفرع الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي
18	الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي.....
18.....	أولاً: مؤشر ذابل
18.....	ثانياً: مؤشر هيرشمان-هيرفندال
19.....	ثالثا: مؤشر التغير الهيكلي
19.....	رابعا: مؤشر تنوع الصادرات
20	المطلب الثاني: استراتيجيات التنوع الاقتصادي
20.....	أولاً: استراتيجية التنوع بالإنتاج الزراعي
21.....	ثانياً: استراتيجية التنمية بالتصنيع
21.....	1. الصناعة لإحلال الواردات
21.....	2. الصناعات المصنعة (استراتيجية التنمية بالتصنيع
22.....	3. التصنيع لأجل التصدير
23.....	ثالثا: استراتيجية الدفعة القوية
23.....	رابعا: استراتيجية النمو المتوازن
23.....	خامساً: استراتيجية النمو غير المتوازن.....
24	المطلب الثالث: محددات التنوع الاقتصادي، أهدافه وأهميته
24	الفرع الأول: محددات التنوع الاقتصادي.....
24.....	أولاً: التدخل الحكومي
24.....	ثانياً: القطاع الخاص.....

25.....	ثالثا: الموارد الطبيعية.....
25.....	رابعا: القدرات المؤسسية والموارد البشرية.....
25	الفرع الثاني: اهداف وأهمية التنوع الاقتصادي.....
25.....	أولا: أهداف التنوع الاقتصادي.....
26.....	ثانيا: أهمية التنوع الاقتصادي.....
28.....	خلاصة الفصل الأول.....
30.....	الفصل الثاني: علاقة برامج التنمية بالتنوع الاقتصادي.....
31	المبحث الأول: استعراض برامج التنمية الاقتصادية.....
31	المطلب الأول: ماهية البرامج التنموية.....
31	الفرع الأول: مفهوم البرامج التنموية.....
31.....	أولا البرامج التنموية.....
32	الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للبرامج التنموية.....
32.....	أولا: الواقعية:.....
32.....	ثانيا: الشمولية.....
33.....	ثالثا: التكامل والاتساق.....
33.....	رابعا: المرونة.....
33.....	خامسا: الإلزام والديمقراطية.....
33.....	سادسا: الاستمرارية.....
33.....	سابعا: توفر الأطر التخطيطية.....
33	الفرع الثالث: أنواع البرامج التنموية.....
33.....	أولا: البرامج التنموية حسب الفترة الزمنية.....

33.....	ثانيا: البرامج التنموية حسب نطاق تأثيرها، والذي يقسم إلى
34.....	1. البرنامج الاستراتيجي.....
34.....	2. البرنامج التكتيكي.....
34.....	3. البرنامج التشغيلي.....
34.....	4. البرنامج حسب تكراره.....
34.....	ثالثا: البرامج التنموية حسب المعيار الموضوعي.....
34.....	1. برامج تنمية قطاعية.....
34.....	2. برامج تنمية شاملة.....
34.....	رابعا: البرامج التنموية حسب المعيار الجغرافي.....
34.....	1. برامج تنمية محلية.....
35.....	2. برامج تنمية إقليمية.....
35	المطلب الثاني: دور البرامج التنموية وأهدافها
35	الفرع الأول: دور البرامج التنموية.....
35.....	أولا: تنمية الاقتصاد وتعزيزه.....
35.....	ثانيا: تحسين مستوى المعيشة.....
35.....	ثالثا: تطوير التعليم والصحة.....
35.....	رابعا: إعادة تأهيل البنية التحتية.....
35.....	خامسا: حماية البيئة.....
35.....	سادسا: تنمية المهارات وبناء القدرات.....
35.....	سابعا: تنمية المناطق الريفية المهمشة.....
35.....	ثامنا: دعم وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.....
36	الفرع الثاني: أهداف البرامج التنموية

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية والتنوع الاقتصادي.....	37
الفرع الأول: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنوع.....	37
المبحث الثاني: دور برامج التنمية في دعم مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر	38
المطلب الأول: برامج التنمية في الجزائر	39
الفرع الأول: التنمية الاقتصادية في الفترة 2000-2014	39
أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 2004	39
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....	40
ثالثا: البرنامج التكميليان لدعم النمو في الجنوب والهضاب العليا	40
رابعا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.....	41
الفرع الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 – 2019)	41
أولا: أهداف المخطط الخماسي 2015-2019 فقد حدد الأهداف الآتية	43
ثانيا: انهيار أسعار البترول وأثره على برنامج توطيد النمو الاقتصادي	43
الفرع الثالث: النموذج الجديد للنمو (2019 – 2030)	44
أولا: التعريف بالبرنامج وأهدافه	44
ثانيا: المحاور الاستراتيجية للبرنامج.....	45
1. القطاعات الديناميكية المطلوبة	45
2. التطور المطلوب لنظام الاستثمار	45
3. الملاءة الخارجية.....	46
المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري من حيث التنوع.....	47
الفرع الأول: عدد المنتجات المصدرة.....	47
الفرع الثاني: مؤشر هيرفيند هايل هيرشمان	49

المطلب الثالث: مدى نجاعة برامج التنمية في تحقيق التنوع الاقتصادي.....	50
الفرع الأول: نجاعة برامج الخماسي الأكبر من 2010 إلى 2014	50
الفرع الثاني: نجاعة توطيد النمو الاقتصادي من 2015 - 2019	51
الفرع الثالث: نجاعة برنامج النموذج الجديد للنمو 2019-2030	51
أولا: مضاعفة حصة الصناعة التحويلية.....	51
ثانيا: تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي PIB	52
ثالثا: مساهمة قطاعات النشاط في الناتج المحلي الإجمالي	52
رابعا: بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالتنوع الاقتصادي.....	53
خامسا: الأمن الغذائي وعصرنة القطاع الفلاحي	55
خلاصة الفصل الثاني.....	57
خاتمة.....	59
قائمة المصادر والمراجع	64

قائمة الاشكال

- الشكل 1 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 40
- الشكل 2 عدد منتجات المصدرة للجزائر من سنة 2000 الى 2023 47
- الشكل 3 مؤشر هيرفيند هايل هيرشمان 49
- الشكل 5 الصادرات خارج المحروقات 52
- الشكل 6 نمو الناتج المحلي الاجمالي 52
- الشكل 7 اهم قطاعات النشاط في الناتج المحلي الاجمالي 53
- الشكل 8 الامكانيات والانجازات التي قامت بها الجزائر 55
- الشكل 9 الامن الغذائي وعصرنة القطاع الفلاحي 55

قائمة الجداول

47	جدول 1 المنتجات المصدرة للفئات السلعية
53	جدول 2 الاستثمارات المنجزة القابلة للاستفادة

مقدمة

مقدمة

تعد التنمية الاقتصادية من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من أجل تحسين مستوى معيشة شعبها وتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي. غير ان الاقتصادات المعتمدة بشكل مفرط على قطاع واحد كقطاع المحروقات في الجزائر تضل معرضة للتقلبات الخارجية، مما يعرض حتمية تبني سياسات وبرامج تنموية تضمن تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

وفي هذا الإطار برزت برامج التنمية كآلية رئيسية لتعزيز التنوع الاقتصادي، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات، وتحسين مناخ الأعمال مما سيساهم في خلق اقتصاد أكثر توازنا واستدامة. وتأتي الجزائر ضمن الدول التي تبنت عدة برامج تنموية بهدف تحقيق هذا التحول الاستراتيجي خصوصا في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني نتيجة تقلب أسعار النفط والغاز.

يعد التنوع الاقتصادي من بين المسارات حيث ينظر إليه كخيار استراتيجي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية لاسيما في الجزائر، وفي هذا السياق، يكتسي كل من الإبداع والابتكار أهمية متزايدة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لدعم التنوع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية، من خلال بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة.

الإشكالية الرئيسية

من خلال ما تقدم يمكن صياغة إشكالية بحثنا هذا وفق السؤال الجوهرى الرئيسى التالى ما مدى مساهمة البرامج التنموية التى تبنتها الجزائر فى تحقيق التنوع الاقتصادى؟

الأسئلة الفرعية

من أجل الإحاطة بالسؤال السابق، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي؟
- ماهي البرامج التنموية في الجزائر وهل حققت ما كان متوقع منها؟
- هل ساهمت البرامج التنموية في الجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي؟

الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذلك التساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات العلمية لهذه الدراسة قصد طرحها للمناقشة وتحليلها:

- للبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر دور محتمل في دعم مسار التنويع الاقتصادي؛
- يساهم التنويع الاقتصادي في نجاح واستدامة التنمية من خلال تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- تتفاوت فعالية البرامج التنموية في الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي بسبب تحديات مؤسسية وتمويلية؛

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للتنمية الاقتصادية بالتطرق إلى مفهومها، أبعادها وأهدافها وخصائصها، وكذلك التنويع الاقتصادي.
- معرفة مدى مساهمة البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري.
- دراسة مختلف البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر.
- تقديم نتائج البرامج التنموية ومساهماتها في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في كونها من أهم القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول وهي فعالية برامج التنمية في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مناقشة البرامج التنموية وتحليل نتائجها ومساهماتها في تحقيق التنويع الاقتصادي، ولنتمس أن تكون هذه الدراسة مرجعا مفيدا للباحثين في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع

- إشباع فضول شخصي حول الموضوع وإثراء المعرفة الشخصية حول أحد مواضيع الساعة الهامة والمربطة فعليا ببرامج التنمية في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- قلة الدراسات الحديثة حول موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة فهم وتقييم أداء الاقتصاد الجزائري ومن ثم البحث في السبل الكفيلة لمعالجة الاختلالات الموجودة.
- صلة الموضوع بالتخصصات المدروسة في التدرج وما بعد التدرج والرغبة في التحكم في الموضوع.
- كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرياته تدعو للبحث فيه.

حدود الدراسة

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في الإطار العام للبحث وضبطه بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى استنتاجات منطقية وذلك من خلال البعدين التاليين:

- البعد المكاني: يهتم موضوع فعالية برامج التنمية في تحقيق التنوع الاقتصادي من حيث المكان بالجزائر باعتبارها من الدول الريفية حيث يعاني اقتصادها من تبعيته لقطاع المحروقات كمورد أساسي للدخل، وفي ظل تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يشكل تحديا كبيرا للجزائر للإقلاع بالقطاعات خارج المحروقات.

- البعد الزمني: يتوافق سياق التحليل في مجاله الزمني مع التحولات التي شهدتها الجزائر وذلك بالتركيز على فترة دخول الاقتصاد الجزائري لمرحلة الرأسمالية والتخلي عن مرحلة الاقتصاد الموجه، خاصة التركيز على برامج التنمية في الفترة من (2010-2023) وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الوطني العديد من البرامج التنموية التي شملت اهدافها تحقيق التنوع الاقتصادي.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالية البحث، اعتمدنا المنهج الوصفي من اجل التطرق للمفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، بينما استعملنا المنهج التحليلي لتقييم مدى نجاعة البرامج التنموية في تحقيق التنوع الاقتصادي.

الدراسات السابقة: من اجل إثراء البحث تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت من الموضوع، ومن بينها:

1- دراسة مذكرة ماستر بعنوان مدى فعالية برامج التنمية المحلية في تحقيق التنوع الاقتصادي، دراسة تحليلية مطبقة على ولاية مستغانم - جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. تناولت هذه الدراسة قياس وتحليل برامج التنمية المحلية في تحقيق تنوع الاقتصاد الجزائري، انتهجت الحكومة الجزائرية مجموعة من المخططات التوسعية في الأقاليم المحلية على شكل برامج تنموية من أجل تحقيق تنوع اقتصادي.

2- دراسة مذكرة ماستر بعنوان استراتيجيات التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2014) جامعة الغربي التبسي - تبسة.

حاولت هذه الدراسة إبراز مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي الجزائري، والاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة للإقلاع بهذا الاقتصاد المتنوع لتحقيق التنمية.

3- عز الدين علي، التنوع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16 العدد 01 لسنة 2022 (الجزائر)؛

تناولت هذه الدراسة الدور الرئيسي الذي يلعبه التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي حيث يساهم في زيادة إنتاجية العوامل وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، ويساعد التنوع على إدارة التقلبات ومساهمة البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر في إعادة بناء البنية التحتية والمنشآت القاعدية والتنمية البشرية وتحسين الخدمة العمومية.

4- الفجوة البحثية: تختلف الدراسات السابقة عن دراستنا من حيث الهدف، فمنها ما كان يهدف لمدى فعالية برامج التنمية المحلية في تحقيق التنوع الاقتصادي، ومنها ما كان يهدف لإبراز دور استراتيجيات التنوع لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما الفجوة البحثية تكمن في مدى فعالية برامج التنمية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

تقسيم البحث

بناء على الاشكالية الرئيسية والرغبة في تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الموضوع إلى فصلين كالتالي: الفصل الأول يتطرق إلى مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي وقد اشتمل على مبحثين، يتناول الأول ماهية التنمية الاقتصادية، أما الثاني الإطار النظري للتنوع الاقتصادي. الفصل الثاني قد خصص لدراسة علاقة برامج التنمية بالتنوع الاقتصادي، حيث قسم بدوره إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول استعراض برامج التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني يتم فيه تحليل فعالية برامج التنمية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية والتنوع الاقتصادي

أصبحت التنمية الاقتصادية تستعمل في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية وحتى السياسية، وتعتبر اهتمام العديد من دول العالم وخاصة الدول النامية لاجتياز عالم التخلف واللاحاق بالدول المتقدمة وعلى هذا الأساس بدأت مفاهيم التنمية تطرح نفسها حيث لزم على البلدان النامية وبعد حصولها على الاستقلال ان تبذل جهودا لتخلص اقتصاداتها من التبعية وهذا عن طريق البحث عن طرق وسبل تنمية كفيلة تحدث تغيير في هيكلها مما ينعكس بالإيجاب على مستويات الناتج لها، وعلى مستويات معيشة الأفراد وعليه ظهرت العديد من نظريات التنمية الاقتصادية والتي طوّرت اقتصاديات الدول المتقدمة، فحين أثبت فشلها في تغيير واقع اقتصاديات الدول النامية.

تعتبر برامج التنمية أهم الحلول الأساسية في تحقيق تغيير جذري في هيكل الإنتاج الدول النامية مما يسمح لها بتنويع استثماراتها ومصادر دخلها وقدرتها على مواجهة الأزمات وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تهدف كل دولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول مفهوم التنمية، إلا أن المفاهيم الحديثة تجمع على أن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة وأن الإنسان هو الهدف الأساسي فيها وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح في عملية التنمية.

فالتنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل على إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي لغرض تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ولتقييم عملية التنمية يتم الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم مفاهيم التنمية وخصائصها وأهم المبادئ الأساسية للتنمية الاقتصادية وأبعادها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والتوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجتمعات، وقد تعددت تعريفات التنمية إلى أن غايتها الأساسية تقريبا واحدة، وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وأهم خصائصها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يحدث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي.

ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراءات العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج وتنوع السلع

والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء (عجمية، عطية ناصف، و نجا ، 2003، الصفحات 81-82).

وعلى ذلك فإن عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية (عجمية، عطية ناصف، و نجا ، 2003، الصفحات 82-83)

أولاً: جميع ما انطوت عليه عملية النمو: والتي تتمثل فيما يلي:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليست نقدية
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية

ثانياً: عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية:

هناك عوامل عديدة تنفرد بها التنمية نذكر أهمها:

1. اجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: إن التقدم في المجال الصناعي يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية، وذلك بما يقدمه من أساليب وأدوات ومعدات ومستلزمات في الصناعة وإنما كذلك في الزراعة لأن هناك تبادل للمنافع مشتركا بينهما فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديدة، كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بعدديد من العناصر ويترتب على ذلك زيادة كبيرة في إنتاجيتها.

2. تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، فبالرغم من أن عديد من الدول تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تتأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادة متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية، فإن أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

3. الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: تهتم التنمية الاقتصادية بتوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات أكبر للأساسيات وخاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، كالسلع الغذائية الضرورية والملابس والمراكز الاقتصادية فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. كما عرفها أغلب الاقتصاديين والسياسيين ومخططو التنمية أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي GDP.

إذا فالتنمية الاقتصادية هي عملية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ولذلك فهي غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء، وهي عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، وتستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة في الدخل، وهي في جوهرها تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغير، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد (زيدان، 2012، الصفحات 31-33).

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية خصائص عديدة نذكرها فيما يلي (حلاوة و صالح، 2009، الصفحات 59-67):

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الانسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقاً للظروف التي تمر بها الدول
- هي عملية مجتمعية شاملة
- هي عملية تعتبر مقصودة
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانيات المادية والبشرية
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية

ان التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها، والتي تمثل عوامل الإنتاج Factors production وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، كما تتطلب عملية التنمية الاقتصادية عوامل عديدة أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد وسوف نستعرض في أدناه كل هذه المستلزمات (القريشي، 2007، الصفحات 134-135).

الفرع الأول: تراكم رأس المال capital accumulation

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأي المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، ويتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وان جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة ان مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكنه ان يحقق معدلا عاليا للنمو.

ويعتبر رأس المال أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل وهو وسيلة للتقدم والتخلص من الفقر وهو شرط ضروري ليكون البلد متقدما، ويمكن التمييز بين نوعين من رأي المال وهما:

أولا: رأس المال المالي (Financial capital): والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات او تقرر إلى البنوك للاستخدام في الأعمال (business)

ثانيا: رأس المال الحقيقي او المادي (Real capital): الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات وخزين المواد الخام... الخ

وينقسم رأس المال الحقيقي بدوره إلى ثلاثة أنواع:

1. رأس المال الثابت Fixed capital والذي يتمثل في المصانع والمكائن والمعدات والمستودعات والمباني المستخدمة في الإنتاج الصناعي ووسائل النقل... الخ

2. رأس المال المتداول (Circulating capital): ويتمثل في الموارد الخام والوقود والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية والأصول الجارية.

3. وهناك نوع آخر من رأس المال يدعى رأس المال الفوقي الاجتماعي Social overhead capital ويتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل وليس لفرد معين، مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور أو ما يعرف بالبنية التحتية.

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية (القريشي، 2007، الصفحات 137-138-139).

وأخيرا فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى الموارد الحقيقية يجعل قدرة هذه البلدان على تكوين رأس المال ضعيفة، ولهذا يتعين على مثل هذه البلدان العمل على تراكم رأس المال (المادي والبشري) إذا أرادت أن تعمل على رفع معدلات نمو الدخل الوطني الحقيقي بشكل كبير.

الفرع الثاني: الموارد البشرية

وتعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث ان الانسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، لذلك فإن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الانسان، وحيث ان الانسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فهو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني ومن هنا يتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

ففي معظم البلدان النامية ان العمل هو من العوامل الإنتاجية الفائزة وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم رأس المال فإن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيط للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة انه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري.

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية (القريشي، 2007، الصفحات 139-140-141)

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأساسية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ينتفع بها. فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

أولاً: تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد الخام كما هو الحال لاستخراج المعادن وتصديرها والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.

ثانياً: تمكن البلد من إنتاج مواد خام، يصنعها ويحولها إلى سلع نهائية، وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية، أما الآخرون الذين لا يرون تلك الأهمية الكبيرة للموارد الطبيعية في التنمية فيقولون بأنه من الصعوبة بإمكان الحديث عن دور الموارد الطبيعية ككل في التصنيع.

ويمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية خاصة في البداية، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزاً وعاملاً مساعداً على النمو والتطور.

الفرع الرابع: التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي

التكنولوجيا هي المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع (القريشي، 2007، الصفحات 142-143-144).

والتكنولوجيا هي أحد مستلزمات الانتاج، فهي تلعب دوراً حاسماً في نمو الانتاج وتقدم البلد اقتصادياً. وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر الآتية:

- 1- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.
- 2- المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين
- 3- براءات الاختراع والعلامات التجارية.

إن التقدم التكنولوجي أو التغيير التكنولوجي يعني تغيراً في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة أو هذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الانتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير تكنولوجي من أجل توسيع طاقات الانتاجية فالتقدم التكنولوجي يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو، وزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية والتغلب على الندرة والتقليل منها.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية وأهدافها

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعاداً مختلفة ومتعددة ولها أهداف سوف يتم التعرف عليها.

الفرع الأول: أبعاد التنمية

أولاً: البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية: (القريشي، 2007، صفحة 131) يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، والمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية،

فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي تحقيق التراكم الرأس مالي، تطوير القسم الاجتماعي للعمل، بروز سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً، لأن على التصنيع تؤدي إلى تنوع الهيكل الانتاجية ولهذا فإن التنمية في المفهوم الشامل والواسع العملية التصنيع.

ثانيا: **البعد الاجتماعي للتنمية:** لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة لجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية آمران:

1. المراد بين التنمية والتحديث هو عملية التحول في الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين.

وأن المفهوم الجديد للتنمية وفقا لهذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وزيادة السكان.

2. هو تحقيق التنمية بالانتشار حين تشعر رياح التغير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القادمة (فرحات و سلطان، 2015، صفحة 30).

أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق ولد واجتثاث الفقر المطلق وأصبح هدف التنمية اشباع الحاجات الأساسية.

ثالثا: **البعد السياسي للتنمية:** إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها ايدولوجية وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي او يتضمن البعد السياسي للتنمية من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

فرض الواقع على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الاجنبية من رأس مال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصادات البلدان النامية.

رابعا: **البعد الدولي للتنمية:** إن فكرت التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال تفرض نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تدني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية. كالبנק الدولي والصندوق النقد الدولي ولهذا فقط أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأولى والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7 %، شهد عقد الستينات نشأة منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية

العامة للتجارة والتعريف الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدف معدلاً سنوياً للنمو يبلغ 6% إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية.

خامساً: البعد الحضاري للتنمية: أشرنا سابقاً بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية.

فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية (القريشي، 2007، صفحة 134).

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تختلف من دولة إلى أخرى، نظراً للأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كل دولة. ومن بين أهم الأهداف السياسية نذكر ما يلي: (عامر، 2014، صفحة 03)

أولاً: زيادة الدخل القومي: إن أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية هو زيادة الدخل القومي، الذي يتغير نسبياً مع الزيادة في معدل السكان والامكانيات المادية والفنية والتكنولوجية في هذه الدول

وزيادة الدخل القومي نقصد به زيادة الدخل الحقيقي لا النقدي، الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ويمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيًا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها في الدول المتخلفة اقتصادياً.

ثانياً: رفع مستوى المعيشة: يعتبر رفع المستوى المعيشي للأفراد من بين أهم الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها، وبما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس، كلما كان منخفضاً

كلما دل على انخفاض مستوى المعيشة، ولتحقيق هذا الهدف يجب توفر الحاجات الفيزيولوجية من الاكل واللباس والسكن والصحة وغيرها للارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان.

ثالثا: تعديل التركيب النسبي: ان من اهم الأهداف الأساسية للتنمية هو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي ونعني بذلك اعتماد البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في انشاء ودعم القطاع الصناعة وذلك ان الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد الى خطر التقلبات الاقتصادية نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية احداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في احياء قطاع الزراعة للوصول الى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة الذي يمثل احدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول الى التنمية الشاملة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

يُعَدُّ التنوع الاقتصادي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في سبيل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، خاصة تلك التي تعتمد على موارد طبيعية محدودة أو نشاط اقتصادي أحادي. ومن هذا المنطلق،

يهدف هذا المبحث إلى توضيح المفهوم النظري للتنوع الاقتصادي من خلال الوقوف على ماهيته، أنواعه، ومؤشراته، ثم عرض أبرز الاستراتيجيات المعتمدة في تحقيقه، وأخيراً التطرق إلى محدداته، أهدافه وأهميته في دعم استقرار الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية.

المطلب الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي، انواعه ومؤشراته

الفرع الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

أولاً: نشأة التنوع الاقتصادي: تعود نشأة التنوع الى سنوات 1930، حيث أجريت الأعمال الأولى من طرف Mac Laughlin في فترة الأزمة، حيث استخدم درجة تركيز النشاطات الاقتصادية لشرح الحلقات الاقتصادية في البلدان الأمريكية. حيث بينت هذه الأعمال أن البلدان التي لها تركيز عالي هي الأكثر تضرراً من الأزمة بين الحربين العالميتين. وكان هذا العمل في أصل استراتيجيات التحول الهيكلي لاقتصاديات أمريكا اللاتينية وبلدانها للهروب من الإدراج الريعي على أساس المواد الخام التي انخفضت أسعارها وتسببت في أزمة حادة في معظم هذه البلدان وعرفت أعماله تطور سريع في سنوات 1940 و 1950 ، حيث شكلت النموذج المهيمن للتنمية حتى سنوات 1970 تم تناول مفهوم التنوع في بادئ الأمر من وجهة نظر التنمية الاقتصادية واعتبر كمصدر لتطوير مجموعة من الخيارات في إستراتيجية التنمية خصوصاً استراتيجيات احلال الواردات التي تبنتها أغلب البلدان النامية في سنوات 1960 و 1970. نجم عن هذه البحوث سلسلة من الأعمال التحليلية لتحديد أدوات قادرة على قياس الجهود المبذولة من أجل التنوع. كما كانت أعمال Rosenstein- Rodan سنة 1943 و Leontief سنة 1963 حول استخدام مصفوفات الاندماج وتكثيف التكامل بين القطاعات نقطة انطلاق للتفكير النظري في تنوع الاقتصاديات النامية. (هوارى و سدي، 2019، صفحة 215)

ثانياً: مفهوم التنوع الاقتصادي: يتضمن التنوع على المستوى الكلي للاقتصاد تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، يمكن أن يتم بتنوع أسواق الصادرات أو بتنوع مصادر نشاطات الاقتصاد المحلي.

كما يقصد بالتنوع في الاقتصاد السياسي بالمعنى العام تنوع الصادرات، ويعني السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية، ويتم بالبحث عن فرص جديدة أو بتطوير منتجات داخل نفس القطاع كالتعدين الطاقة أو الزراعة ومن هنا فإن التنوع ينطبق خاصة على الدول التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. بمعنى أن التنوع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تشارك في تكوين الناتج. يكون الاقتصاد متنوعاً إذا كان الهيكل الانتاجي مقسماً على عدد كبير من الأنشطة المختلفة في طبيعتها أو السلع والخدمات المنتجة. ويقصد به أيضاً تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنوع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد في الغالب على قطاع النفط، فالتنوع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد على صادرات ومداخل قطاع المحروقات، وتطور اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دوراً ريادياً. أما على المستوى القطاعي يعرف التنوع الاقتصادي ب: توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً. (هوارى و سدي، 2019، صفحة 217)

ثالثاً: أصناف التنوع الاقتصادي: يمكن التمييز بين الأنواع التالية للتنوع الاقتصادي، على المستويين الكلي والجزئي:

1. التنوع الاقتصادي على المستوى الكلي

أ. **تنوع الهيكل الإنتاجي:** ويتم تنوع الإنتاج في هذا المستوى عندما تتحقق حالة من التناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية المحلية في توليد الناتج والدخل الوطني وتمثل هذه القطاعات في الصناعة بكل فروعها، الزراعة وقطاع الخدمات. (بقة، 2023، صفحة 24)

ب. **التنوع في هيكل الصادرات:** تتمثل أهمية تنوع الصادرات في تنوع النشاطات الاقتصادية لتحقيق ميزة تنافسية في السلعة التي تمتلكها الدولة في الأسواق الدولية، ويكون اما بتنوع وزيادة التصدير لأكثر عدد من السلع والخدمات أو بتوزيع المنتجات على عدد أكبر من الأسواق العالمية.

ج. **التنوع في هيكل الواردات:** تمكن سياسة تنوع الواردات من تنوع الشركاء الاقتصاديين الدوليين مما يسمح بخلق منافسة بينهم للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق، مما ينتج عنه تنافسية السعر المعروض، بالإضافة إلى التخفيف من مخاطر الواردات وتفاذي الوقوع في التبعية الاقتصادية لدولة أو المجموعة صغيرة من الدول والتي تؤثر على استقلالية اتخاذ القرارات الاقتصادية للدولة المستوردة".

د. **التنوع في فرص العمل:** يعتبر تنوع العمالة وتوزيعها على مختلف النشاطات الاقتصادية من أهم المؤشرات الدالة على التنوع الاقتصادي، وبالتالي خلق مناصب شغل والتخفيض من معدلات البطالة.

هـ. **التنوع الجغرافي للأسواق:** يعني التنوع الجغرافي الهيكل الصادرات والواردات عدم احتكار دولة ما الصادرات أو واردات بلد معين فالاعتماد على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق له سلبيات كبيرة، خاصة عند انخفاض الطلب الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد، فتنوع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية ويخفف من آثار تغيرات الطلب الخارجي المرتبط سواء بالتغير التكنولوجي، أو تغيرات الدورة الاقتصادية في الدول المستوردة والمنافسة الجديدة، كما أن التصدير لأكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دولياً.

و. **التنوع في مصادر التمويل والدخل:** يعتمد تمويل الموازنة العامة للدولة على مصادر تمويل محلية والتي تتمثل في الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي فالتنوع الاقتصادي يساهم في توسيع حجم الوعاء الضريبي من خلال تنوع وتنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تشهد ركود اقتصادي، أما على المستوى الخارجي فيتمثل في القروض التي تزيد من حجم النشاط الاقتصادي مما يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى زيادة الوعاء الضريبي. (بقة، 2023، صفحة 25)

2. التنوع الاقتصادي على المستوى الجزئي

أ. **التنوع العمودي (الرأسي):** يعني أن تقوم المؤسسة بالتوسع في سلسلة القيمة الإنتاجية، إما صعوداً (للأعلى) عبر تصنيع المواد الوسيطة أو الأولية التي تحتاجها في نشاطها الصناعي، أو نزولاً (للأسفل) عبر تصنيع منتجات نهائية تعتمد على ما تنتجه حالياً. يساعد هذا التنوع المؤسسة على تقليل التبعية للموردين

أو العملاء وتحقيق تكامل إنتاجي أكبر. مثال: مؤسسة تستخرج القمح تبدأ بتصنيعه إلى دقيق (تنوع للأعلى)، أو تبدأ بإنتاج الخبز والمعجنات (تنوع للأسفل). (سعايدية، 2023، صفحة 99)

ب. **التنوع الأفقي:** تقوم المؤسسة بإنتاج سلع جديدة مشابهة أو مكملية لما تنتجه حاليًا، معتمدةً على المهارات والخبرات المكتسبة من نشاطها الصناعي السابق. يسمح هذا التنوع للمؤسسة بتقليل التكاليف وتحقيق وفورات الحجم والاستفادة من السوق الحالية. مثال: مؤسسة تصنع الألبان تبدأ بإنتاج العصائر باستخدام نفس خطوط الإنتاج والتوزيع.

ج. **التنوع الجانبي:** يعني أن تقوم المؤسسة بإنتاج منتجات جديدة لا تربطها علاقة مباشرة بالمنتجات الحالية، وغالبًا يكون الهدف منه هو دخول أسواق جديدة أو تقليل المخاطر. يتميز هذا التنوع بكونه عالي المخاطرة لكنه قد يوفر فرص نمو كبيرة للمؤسسة. مثال: مؤسسة متخصصة في الإلكترونيات تبدأ بإنتاج مستحضرات التجميل.

د. **التنوع الشامل:** تسعى المؤسسة من خلاله إلى توسيع مجموعة منتجاتها الحالية مع محاولة دخول أسواق جديدة لم تكن ضمن نشاطها سابقًا. يجمع هذا النوع بين تنوع المنتجات وتنوع الأسواق، مما يزيد من فرص النمو والتوسع. مثال: مؤسسة تصنع مواد التنظيف تبدأ بإنتاج منتجات العناية الشخصية وتستهدف أسواقًا إقليمية.

هـ. **التنوع الجغرافي:** يعني أن المؤسسة تسعى إلى نقل أو توسيع أنشطتها لتشمل مناطق جغرافية جديدة، سواء محليًا أو دوليًا. يسمح هذا التنوع بزيادة حصتها السوقية والتقليل من الاعتماد على سوق واحدة. مثال: مؤسسة جزائرية لصناعة التمور تبدأ في تصدير منتجاتها إلى السوق الأوروبية.

و. **التنوع المالي:** تسعى المؤسسة من خلاله إلى توزيع استثماراتها في أنشطة مالية أو اقتصادية متنوعة، بهدف تقليل المخاطر المالية المرتبطة بنشاط واحد. يساعد هذا التنوع على استقرار الإيرادات وتحقيق التوازن المالي. مثال: مؤسسة صناعية تستثمر جزءًا من أرباحها في أسهم أو عقارات أو سندات مالية. (بقة، 2023، صفحة 26)

الفرع الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي

إن الهدف من تفعيل سياسات التنوع الاقتصادي هو محاولة اشراك جميع القطاعات الانتاجية في دورة الاقتصاد، وتقليل الاعتماد الكبير على قطاع واحد في تكوين القيمة المضافة في الاقتصاد، ولذلك فهناك العديد من المؤشرات التي تساعد قراءتها على الكشف على مستوى التنوع في اقتصاد ما، ومن بينها تذكر ما يلي:

1. معدل ودرجة التغير الهيكلي: كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج

المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

2. درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي: ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن.

3. تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة: لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

4. تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع: ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز من تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

5. مقاييس الإنتاجية: حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

6. نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي: حيث أن سيطرة القطاع العام على النسبة من الناتج المحلي هو مؤشر على أن الاقتصاد عبارة عن اقتصاد ريعي، ومتركز في قطاع الموارد الطبيعية بشكل

كبير، وعليه فإن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي يعبر عن تشعب العمليات الإنتاجية وتنوعها خارج قطاع الموارد الطبيعية. (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23)

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

أولاً: مؤشر ذایل: يعتمد على الفرق بين توزيع فعلي وتوزيع مثالي متساو، يحسب مؤشر Theil

التخصص/ التنوع وفق الصيغة التالية:

$$Theil_{ijt} = \left[\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \left(\frac{S_{ijt}}{S_{it}} \right) \ln \left(\frac{S_{ijt}}{S_{it}} \right) \right] / \ln N$$

حيث i تشير الى الدولة، j القطاع و t الزمن.

N : تشير الى عدد القطاعات.

S_{ijt} : تشير الى حصة القطاع في الدولة في الزمن.

S_iT : هي متوسط حصة القيمة المضافة بالنسبة لكل القطاعات في الدولة في الزمن بحيث : في حالة مؤشر

اقترب من 1 صحيح كان تخصص في اقتصاد الدولة أي تنوع اقتصادي منخفض. (تقرير التنمية العربية،

2018، صفحة 211)

ثانياً: مؤشر هيرشمان-هيرفندال: مؤشر هيرشمان-هيرفندال هو من بين أشهر المؤشرات التي تُستخدم

في قياس درجة التركيز أو التنافسية في السوق، وتم تبنيه أيضاً في قياس درجة التنوع الاقتصادي أو تركيز

الصادرات. يُحسب هذا المؤشر من خلال جمع مربعات الحصص السوقية أو الإنتاجية أو التصديرية لكل

عنصر اقتصادي (منتج، قطاع، شركة)، مما يمنحه حساسية خاصة تجاه العناصر التي تسيطر على نسب كبيرة.

الصيغة العامة للمؤشر هي:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i / x)^2} - \sqrt{1 / N}}{1 - \sqrt{1 / N}}$$

بحيث معامل H محصور بين 1 و 0.

القيمة H اجمالية لمتغير في جميع النشاطات X ، قيمة المتغير في النشاط X_i = عدد النشاطات N بحيث في حال كان التنوع 0 يكون هناك تنوع كامل في الاقتصاد. وفي حالة كان التنوع 1 صحيح يكون التنوع معدوم في الاقتصاد. (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23)

ثالثاً: مؤشر التغير الهيكلي: يُعد مؤشر التغير الهيكلي أداة تحليلية مهمة تُستخدم لقياس التحولات الاقتصادية التي تطرأ على الاقتصاد الكلي، وخصوصاً في توزيع الناتج المحلي أو العمالة بين القطاعات المختلفة (الزراعة، الصناعة، الخدمات...).

يهدف هذا المؤشر إلى رصد التحول من القطاعات التقليدية منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية، مما يعتبر من علامات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. كما يُستخدم المؤشر أيضاً لمقارنة بنية الاقتصاد بين فترتين زمنيتين لتحديد مدى عمق التغير الذي حصل في الاقتصاد. (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 24)

$$SCI = \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n |s_{i,t} - s_{i,t-1}|$$

تُحسب قيمته كالتالي:

عدد القطاعات: N ، حصة القطاع i في السنة السابقة $S_{i,T-1}$ ، حصة القطاع في السنة $S_{i,T}$

- في حالة كان المؤشر = 0 يكون عدم وجود تغير هيكلي

- في حالة اقترب من 1 يكون وجود تغير هيكلي كبير

رابعاً: مؤشر تنوع الصادرات: مؤشر تنوع الصادرات هو مقياس يُستخدم لتقييم مدى تشابه أو اختلاف هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. يعتمد هذا المؤشر على فكرة تحليل الفروقات المطلقة بين نسب مساهمة المنتجات في صادرات دولة معينة مقارنةً بالنسب العالمية. المعادلة الرسمية للمؤشر كما تستخدمها الأونكتاد (UNCTAD) هي:

$$|w_i - x_i| \sum_{i=1}^n \frac{1}{2} = EDI$$

حيث:

- x_i : الحصة النسبية للمنتج i في صادرات الدولة.
- w_i : الحصة المقابلة لنفس المنتج في الصادرات العالمية.
- n : عدد المنتجات أو الفئات التصديرية.

هذا المؤشر يأخذ قيمًا بين 0 و 1:

قريب من 0 : تنوع كبير وتشابه مع الهيكل العالمي،

قريب من 1 : اختلاف كبير، أي تركيز وضعف في التنوع (ضيف و عزوز، 2018، صفحة 24).

المطلب الثاني: استراتيجيات التنوع الاقتصادي

يهدف تنوع الهيكل الاقتصادي أعد مفوضي السياسات والإدارات استراتيجيات التنمية بالاعتماد على مفهوم التنوع الاقتصادي، والتي يمكن تصنيفها الى صنفين على حسب تنوع الإنتاج الفلاحي والتصنيع. أولاً: استراتيجية التنوع بالإنتاج الزراعي: هي استراتيجية للتنمية، عادة ما تعرف باسم "الثورة الخضراء" والتي بدورها تنقسم الى قسمين "الثورة العلمية الخضراء" و "الزراعة البيولوجية والزراعة البيئية".

1. الثورة الخضراء: هي استراتيجية ظهرت بفضل أعمال أو أبحاث الأمريكي Norman Borlaug الذي رخص وأتاح استعمال أنواع جديدة من الحبوب (الأرز، الذرة، القمح) بإنتاج واسع جعلها ممكنة بفضل قدرة العلوم التقنية لتغيير المحيط بتقنيات مثل استعمال الأسمدة للأراضي لتخصيبها، منتجات لمحاربة الأعشاب الضارة وميكانيزمات لزيادة الانتاجية والسقي في حالة الجفاف، أيضا خلق منتجات جديدة ومتنوعة من الحبوب انطلاقا من الحبوب القاعدية يمكن إتاحة سلاسل عديدة من نفس المنتج للشعوب التي تصلها وتوصيلها للشعر التي لا تصلها.

الخبرات الأولى للثروة الخضراء لوحظت في آسيا "أفغانستان، الصين، الهند، إندونيسيا، تايلاند، باكستان، الفلبين، الفيتنام" وأمريكا اللاتينية "الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، البيرو... " وشرق إفريقيا "كينيا، زيمبابوي". تمكنت من نجاح مؤقت ضد المجاعة وسوء التغذية وإنقاذ حياة الملايين، م النجاح يحقق بدفع ضريبة ثقيلة على المحيط إفقار التنوع البيولوجي والأراضي، كالم التوازن البيولوجي، تدمير الحياة البرية والتلوث (...). وعلى المستوى الاجتماعي التزوح الريفي، تعبئة التكنولوجيا الزراعية للجنوب ضد الصناعة في الشمال، حلقة مفرغة للمديونية الزراعية، فقدان المعارف التقليدية (...). وهو ما يقود لتطوير شكل جديد للثروة الخضراء. (هوارى أ.، 2024، صفحة 40)

2. الزراعة البيولوجية والبيئة الزراعية: من طرف Doug Part كبير علماء السلام الأخضر Greenpeace فالزراعة البيولوجية تركز على مبادئ بسيطة تعتبر صارة للتوازن الطبيعي بين الأراضي النباتات والحيوانات (الحيوان يغذي الأرض التي تغذي النبات)، نضيف قيود منع استخدام منتجات كيميائية من فئة أو تركيبا

المبيدات الحشرية، منظم النمو، والمركبات المعدلة جينيا...). حيث يطمح لتغذية مستدامة لسكان العالم التي تشهد نمواً أو اتساعاً دود المخاطرة بقدرة الأجيال المستقبلية على التغذية، تتطور بالمواءمة مع الطبيعة بتفصيل التنوع البيولوجي وتشجع الحكم الذاتي المحلي للزراعة. (هوارى أ.، 2024، صفحة 40)

ثانياً: استراتيجية التنمية بالتصنيع: وهي تتمثل في ثلاث أبعاد الصناعة بإحلال الواردات الصناعة المصنعة (استراتيجية التنمية بالتصنيع)، والتصنيع لأجل التصدير.

1. الصناعة لإحلال الواردات: هي استراتيجية للتنمية تشمل الاستجابة للطلب الداخلي باستبدال المنتجات الاستهلاكية المستوردة بتطوير الإنتاج المحلي، حيث تمكن هذا الخطوة من انطلاق صناعات جديدة في حال إعداد البلد السياسة الصناعية نشيطة بالاعتماد على سياسة الحماية مثلاً (منح ودعم للمقاولين المحليين، وعملة قوية لتشجيع استيراد سلع التجهيزات من طرف المنتجين المحليين)، وذلك بهدف تقليل الاعتماد الخارجي.

تقوم هذه الاستراتيجية على الواردات الخاصة بمنتجات صناعية يتم انتاجها محلياً بدلاً من استيرادها والتركيز على تصنيع المواد الخام والسلع الاستهلاكية الخفيفة، التجارب الأولى لهذه الاستراتيجية أجريت في أمريكا اللاتينية في سنوات الثلاثينات والأربعينات بعد الانهيار الكبير، عرفت نجاحاً في بلدان مثل الأرجنتين، المكسيك والبرازيل. كما تم تطبيق هذه الاستراتيجية بنجاح في كوريا الجنوبية في سنوات الستينات والسبعينات، حيث أصبح جزءاً من الدول المصنعة الجديدة لآسيا وبالتالي دخوله في عصر التنمية، كما يرتبط نجاح الاستراتيجية بالقدرة التنافسية للسلع المحلية والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة. لكنها استراتيجية فشلت في كثير من الأحيان لتحقيق وعد اللحاق بركب المتقدم بل تسببت في ركود وازمات متكررة وحتى عواقب وخيمة بالنسبة للعديد من الاقتصاديات. كما تعتمد هذه الاستراتيجية على التنوع الجانبي وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد مسبقاً وبالتالي تكثيف النسيج الاقتصادي وارتفاع عدد القطاعات النشيطة. (هوارى أ.، 2024، الصفحات 41-42)

2. الصناعات المصنعة (استراتيجية التنمية بالتصنيع): ترجع أبوة هذه الاستراتيجية الى الاقتصادي الفرنسي Destane de Bernis حيث François Perroux حيث يستخدم Weiss مصطلح السياسة الصناعية للتعبير عن "التدخلات السياسية المصممة للتأثير على تخصيص الموارد الصالح للصناعة (الصناعة التحويلية

بشكل خاص) كقطاع متميز عن القطاعات الأخرى. وقد تؤثر مثل هذه التدخلات أيضا على تخصيص الموارد داخل الصناعة لصالح فروع معينة لذا تكون انتقائية ولين وظيفية). ويمكن أن تشمل هذه التدخلات إما آلية الأسعار أو الضوابط المباشرة التي تركز على التصدير وكذلك السوق المحلية ".، وبالتالي تتمركز هذه الاستراتيجية حول نشر الصناعات الثقيلة (أسمدة المعادن والصلب، آلات ومعدات النقل التي تؤثر في قطاعات أخرى، مثلا صناعة الصلب تستعمل الكربون الذي يخلق منتجات ثانوية للصناعة الكيميائية، هذه الأخيرة تزود الأسمدة والمواد البلاستيكية للزراعة.

في حالة الجزائر ركزت على الصناعات الهيدروكربونية (البترول والغاز الطبيعي) التي مكنت من تنمية الصناعات البينية (البتروكيمياء، التلحيم، الإسمت، الأسمدة) وصناعات إنتاج السلع النهائية (النسيج، النقل..)، أما كوريا الجنوبية انتقلت من صناعة النسيج إلى صناعة الصلب من أجل الوصول إلى صناعة السيارات والالكترونيات. (هوارى أ.، 2024، صفحة 42)

3. التصنيع لأجل التصدير: هي استراتيجية مكتملة لاستراتيجية احلال الواردات حيث تطبق لأجل التنوع الاقتصادي وتسمى أيضا استراتيجية تشجيع الصادرات، والتي تسعى لاستبدال صادرات المواد الأولية والمنتجات القاعدية بمنتجات غير تقليدية (منتجات مصنعة منتجات نصف مصنعة، أو منتجات أولية متطورة)، حيث تركز هذه الاستراتيجية على بعض المزايا النسبية سواء في المنتجات أو العوامل المنتجة (عمالة مؤهلة، توفر المواد الأولية..)

يمكن لبلد نامي ما يتبنى استراتيجية إتباع الميزة النسبية Comparative Advantage Following "لتطوير صناعاته للاستفادة من "مزايا التخلف Backwardness Advantage" في عملية الارتقاء والنمو أسرع من البلدان المتقدمة. فشرركات البلدان النامية ستستفيد من الفجوة الصناعية والتكنولوجية مع البلدان المتقدمة باكتساب الابتكارات التكنولوجية والصناعية التي تتوافق مع المزايا النسبية الجديدة عن طريق التعلم والاقتراض من البلدان المتقدمة في المقابل، من المحتمل أن تشهد الاقتصاديات التي تنحرف عن ميزتها النسبية (استراتيجية تحدي الميزة النسبية) في تطويرها الصناعي أداء ضعيفا لأن الشركات في الصناعات الجديدة لا تتوافق مع سوق مفتوحة وتنافسية وتتطلب إعانات حكومية وحماية للبقاء وفي كثير من الأحيان من خلال تشوهات والتدخل في السوق تدمج هذه الاستراتيجية العديد من أصناف التنوع الاقتصادي كما يلي :

- ❖ التنويع العمودي باستبدال صادرات المنتجات القاعدية بصادرات المتجر المصنعة.
- ❖ استبدال صادرات المنتجات غير المتطورة بصادرات منتجات متطورة والامثال بمبادئ التنويع الأفقي.
- ❖ تصدير المنتجات المصنعة الى بلدان أخرى وبالتالي تنويع الأسواق أي التنويع الجغرافي.
- ❖ تقليل مخاطر التعرض للصدمات التجارية الخارجية بتصدير أنواع عديدة من المنتجات وتسجل بمنطق التنويع المالي. (هوارى أ.، 2024، الصفحات 43-44)

ثالثاً: استراتيجية الدفعة القوية: تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية روزنشتين (رودان يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن. (هوارى أ.، 2024، صفحة 68)

رابعاً: استراتيجية النمو المتوازن: يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين وراونجر وأرثر لويس.

خامساً: استراتيجية النمو غير المتوازن: تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية .

إن استعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي. (البياتي، 2020، صفحة 68)

المطلب الثالث: محددات التنوع الاقتصادي، أهدافه وأهميته

الفرع الأول: محددات التنوع الاقتصادي

تتأثر سياسة التنوع الاقتصادي في أي دولة ببعض العوامل التي تحدد بشكل مباشر مدى فعاليتها في الوصول إلى الأهداف الموضوعية مسبقاً، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولاً: التدخل الحكومي: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً ومسبقاً لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي (هوارى و سدي، التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر.، 2019)، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنويع مصادر الدخل ودعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية . ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تسهم في تنوع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجون.

ثانياً: القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في نمو التنوع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة للاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائماً بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.

يعود الارتباط بين التنوع وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد إلى سببين:

- يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف. ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل.

- مشاركة القطاع الخاص في التنوع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة. (عزمو و بن ديدة، 2022، صفحة 42)

ثالثا: الموارد الطبيعية: من بين العوامل التي تقود التنوع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنوع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصاداتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع في الأسواق الإفريقية والعالمية.

رابعا: القدرات المؤسسية والموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسسية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنوع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسسية لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء؛ أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية. (عزمو و بن ديدة، 2022، صفحة 43)

الفرع الثاني: أهداف وأهمية التنوع الاقتصادي

أولا: أهداف التنوع الاقتصادي: يهدف التنوع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التنوع الاقتصادي يمكن أن يساهم في تقليص نسبة المخاطر الاقتصادية وتعامل البلد مع الأزمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية مثل البترول والتحديات الزراعية مثل الجفاف وتأثيره على المواد الغذائية، وتدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية.

- الهدف من التنوع الاقتصادي هو تحسين وضمان استمرار التنمية الاقتصادية من خلال تطوير قطاعات متنوعة. يتم ذلك من خلال تعزيز قدرة هذه القطاعات على توليد دخل ونقد أجنبي وتعزيز إيرادات الميزانية العامة. يتم زيادة القيمة المضافة لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- زيادة الصادرات وتقليل استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وتوفير مناصب الشغل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- الحرص على استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة سواء كانت مادية أو بشرية؛
- زيادة القدرة التفاوضية للدولة والمحافظة عليها في التجارة الخارجية.
- يتمثل أحد أهداف التنوع الاقتصادي في تمكين القطاع الخاص من اللعب بدور أكبر وأكثر أهمية في العملية الاقتصادية، مع تقليص دور الدولة والسلطات العمومية يتم ذلك عن طريق تعزيز القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة لنموه وتطوره.
- يتم التوجه نحو التنوع الاقتصادي بهدف تحقيق نتائج متعددة على المدى القصير والطويل. على المدى القصير، يهدف التنوع الاقتصادي إلى تعزيز العائدات المستمدة من القطاع الرئيسي مثل النفط، وبالتالي زيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فإن الهدف هو استغلال تلك العائدات لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تعتمد على تنوع مصادر الدخل والاستثمار في قطاعات أخرى. (سعايدية، 2023، صفحة 99)
- ثانيا: أهمية التنوع الاقتصادي: هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية زيادة على تحقيق المكاسب التجارية تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، ويساعد أكثر على التكامل الإقليمي، من خلال ما سبق يظهر لنا أن أهمية التنوع الاقتصادي تكمن فيما يلي:
- العمل على إعطاء دور وفرص أكبر للقطاع الخاص من خلال التحفيزات.
- حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية ومختلف الأزمات التي من الممكن أن تلحق به

- زيادة الدخل الوطني من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي.
- تعزيز وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والطاقة المتجددة وغيرها.
- للتنوع الاقتصادي عدة مزايا للمستثمر ففي حالة وجود أزمة فإن المستثمر سيستفيد من تأثير التعويض بين استثمارات معينة متأثرة بالأزمة وأخرى لم تتأثر، أما في حالة عدم وجود أزمة فإن التنوع يساعد على تحقيق عوائد اجمالية أكثر انتظاما وأقل تقلبا من الاستثمار في فئة أصول واحدة أو شركة واحدة.
- يؤدي التنوع الاقتصادي الى زيادة القيمة المضافة، حيث يعمل على تعزيز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، فمنتجات قطاع معين هي مدخلات انتاجية لقطاع اخر، كما يساهم التنوع الاقتصادي في خلق فرص الشغل وبالتالي ارتفاع عوائد الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة. (بقعة، 2023، صفحة 24)

خلاصة الفصل الأول: تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري لكل من التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد، وتشمل إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى تحسين الدخل الناتج.

تهدف التنمية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أما النمو الاقتصادي فهو مختلف عن التنمية، فالنمو يشير إلى مجرد الزيادة الكمية لمتوسط دخل الفرد ويحدث بشكل تلقائي نتيجة التنمية.

للتنمية الاقتصادية أبعاداً مختلفة ومتعددة تتمثل في البعد المادي (الاقتصادي)، البعد الاجتماعي، البعد السياسي، البعد الدولي للتنمية، والبعد الحضاري.

التنوع الاقتصادي هو عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه أصبح ضرورة حتمية بغية اشتراك جميع الموارد لتجاوز الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاعتماد على مصدر وحيد للدخل.

كما تطرقنا إلى استراتيجيات التنوع التي تلعب دوراً هاماً في عملية تحقيق التنمية وهي استراتيجية التنوع بالإنتاج الزراعي، استراتيجية التنمية بالتصنيع، استراتيجية الدفعة القوية، استراتيجية النمو المتوازن، استراتيجية النمو غير المتوازن.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: علاقة برامج التنمية بالتنوع الاقتصادي

انتهجت الجزائر بعد استقلالها النظام الاشتراكي بغرض تحقيق التنمية الشاملة، فباشرت بالقيام بمخططات تنمية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، إلا أن عقد الثمانينات شهد تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية المتمثلة في تدهور معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وانحيار أسعار المواد الأولية ، وهذا ما انعكس سلبا على الدول النامية عامة وعلى الجزائر خاصة والتي شرعت في انتهاج سياسة إصلاحية منذ سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986، فسطرت برامج الإنعاش الاقتصادي وتهدف الجزائر وراء هذه البرامج التنموية إلى رفع وتنمية الاقتصاد، وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا حتى يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية، وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي و الصناعي و السياحي ، وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: استعراض برامج التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: فعالية برامج التنمية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: استعراض برامج التنمية الاقتصادية

تعد البرامج التنموية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لاسيما النامية منها، في سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا ملحوظا في الاهتمام بوضع خطط وبرامج تنموية تستجيب للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بهدف معالجة التحديات المتزايدة وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية البرامج التنموية ودور برامج التنمية وأهدافها وكذلك العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنوع.

المطلب الأول: ماهية البرامج التنموية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم البرامج التنموية، مبادئها الأساسية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم البرامج التنموية

تعددت تعريفات البرامج التنموية وتنوعت، وعليه سنحاول عرض عدة تعريفات لها.

أولا البرامج التنموية: هي مجموعة من الخطط المنظمة والمشروعات والأنشطة التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وتنفذ هذه البرامج من قبل الحكومات أو الهيئات الدولية أو مؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا: هي العملية التي يقوم من خلالها المدراء بتحديد أهدافهم والتنبؤ بالمستقبل ورسم الطريق المناسب لرسم تلك الأهداف، وبمعنى آخر فإن التخطيط أو البرنامج يعد خطوة تسبق التنفيذ، ويسبق الإطار العام الذي يحدد الأنشطة والأعمال الواجب أدائها، ويعتبر أساسا لنجاح العملية التنموية. (علاء، 2011، صفحة 15)

ثالثا: هي وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها في فترة زمنية محددة مما يستلزم توفر الإمكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في تنفيذ المشاريع، ويتم تقييم هذه البرامج اعتمادا على مجموعة من العوامل من أبرزها: مقارنة التكاليف بالعوائد باستخدام مؤشرات ترتبط أساسا بالنجاعة والفعالية، مؤشرات النتائج

النهائية يمثل الهدف النتيجة الموجودة من أي برنامج تنموي ويكون قابلا للقياس محددًا زمنيًا ودقيقًا، كما يجب أن يكون الهدف قابلاً للمراجعة والتقييم من قبل الجهة المسؤولة عنه.

1. **النجاحة:** تقاس بالعلاقة بين النتائج المتحصل عليها والوسائل المتخصصة للبرامج.
 2. **الفعالية:** وهي قياس تحقيق الأهداف المقررة ومقارنتها بالنتائج المحصل عليها، وتعتبر عن مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً.
 3. **مؤشرات النوعية:** تعتبر عن مدى ملائمة الشروط التي تم تنفيذ النشاط التنموي فيها.
 4. **مؤشرات النتائج النهائية:** تعتبر عن الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للبرامج، وتتميز نوعين من هذه المؤشرات؛ مؤشرات التأثير وتعتبر عن التغيرات المباشرة في البيئة المحيطة، ومؤشرات الآثار وهي تعتبر عن التغيرات الجانبية فب البيئة المحيطة، والتي تعد تأثيرات غير مباشرة للعمل المنجز.
- ومنه فالبرنامج التنموي هي عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وهذا باستعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات ويؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للبرامج التنموية

تقوم البرامج التنموية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن استخلاصها فيما يلي: (بن قانة، 2012، صفحة 309)

أولاً: الواقعية: فالبرامج التنموية التي تصنعها الدولة يجب أن تكون مبنية على أساس من المعرفة الواقعية للمجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه حتى يتمكن من تحديد الأهداف والغايات الموجودة منه وبناء البرامج وفقها.

ثانياً: الشمولية: يجب أن تكون البرامج ملمة بأغلب المتغيرات الأساسية وأن تغطي كل المصادر والإمكانات الرئيسية مادية كانت أو بشرية، ويتحقق هذا المبدأ إذا كان البرامج ذو غرض شامل.

ثالثا: التكامل والاتساق: حيث يجب أن تكون أجزاء البرامج متكاملة عضويا، وأن تشكل في مجموعها كلاً متكاملًا متناسقا لجميع الأهداف والوسائل المستخدمة.

رابعا: المرونة: إذ لا بد أن تكون البرامج مرنة متجاوبة مع الظروف المتجددة في هذا العصر خصوصا ما تعلق بالتطور السريع للعلوم والتكنولوجيا.

خامسا: الإلزام والديمقراطية: ويعني ضرورة توفر هيئة تخطيطية لها صلاحية اتخاذ القرارات الملزمة لمستويات القطاع العام والموجه للقطاع الخاص على ألا يلغي ذلك استشارة الجماهير والمنظمات في صياغة هذا البرامج والقرارات المتعلقة بها.

سادسا: الاستمرارية: لا بد أن تكون البرامج التخطيطية مستمرة، وتطبقا لهذا المبدأ تأخذ بع الدول في نهجها التخطيطي ما يعرف بالخطط المتحركة، بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والمتغيرات.

سابعا: توفر الأطر التخطيطية: فالإنجاح العملية التخطيطية يتطلب الأمر توفر الكوادر اللازمة للقيام بها، إلا أن مركزية القرارات واتساع حجمها يضعف من مبادرات هذه الكوادر وإبداعاتهم مما يجعلهم عرضة للتهميش ومن ثم يستفيد منهم غيرهم.

الفرع الثالث: أنواع البرامج التنموية

تعددت أنواع البرامج التنموية وتنوعت وفقا لاختلاف الأهداف ومستوياتها وأبعادها، ويمكن التمييز بين أنواع كثيرة من البرامج وفقا للمعايير التالية: (علاء، 2011، صفحة 15)

أولا: البرامج التنموية حسب الفترة الزمنية: وتقسم إلى برامج قصيرة وبرامج متوسطة الأجل وبرامج طويلة الأجل، ويمكن أن تختلف الفترة الزمنية التي تحدد الفرق بين هذه الأنواع من البرامج، وينظر للبرامج التنموية قصيرة الأجل على أن تغطي فترة أقل من سنة، والبرامج التنموية متوسطة الأجل تغطي فترة من سنة إلى خمسة سنوات، أما البرامج طويلة الأجل تغطي أكثر من خمس سنوات. (علاء، 2011، صفحة 16)

ثانيا: البرامج التنموية حسب نطاق تأثيرها، والذي يقسم إلى:

1. البرنامج الاستراتيجي: ويظهر من خلال تحديد الأهداف الكلية ويكون هذا البرنامج طويل الأجل وتشمل هذه الاستراتيجيات على استراتيجية التركيز على جملة واستخدام عدة وسائل للاتصال، وهناك استراتيجية عدم التورط واستراتيجية المفاجأة والتي تطبق في آخر اللحظات واستراتيجية المشاركة.
2. البرنامج التكتيكي: ويعني تنفيذ الأنشطة وتخصيص الموارد لتحقيق الأهداف وتتعلق بالمدى القصير.
3. البرنامج التشغيلي: والذي يعني به استخدام المعايير والجداول لتنفيذ البرامج التكتيكية.
4. البرنامج حسب تكراره: وينقسم إلى برنامج وقائي هدفه منع وقوع الأزمات أو المشاكل قبل وقوعها وتكون لفترات دورية محددة، وهناك برنامج علاجي والذي يهدف إلى حل مشكلة تكون قد حدثت، وهذا لمعالجتها قبل استفحالها وازدياد خطرها.

ثالثاً: البرامج التنموية حسب المعيار الموضوعي: يركز هذا المعيار على طبيعة البرامج ومحتواها المادي والجوانب التي يشملها، حيث يمكن التمييز بين نوعين كما يلي:

1. برامج تنمية قطاعية: وتشمل مجموعة من القطاعات المترابطة مثل قطاع الزراعة أو الصناعة أو غيرها.
2. برامج تنمية شاملة: وتتضمن كافة القطاعات الاقتصادية في دولة بما في ذلك القطاعات الخدمية الإنتاجية في مختلف المجالات، كما يشمل ذلك تحديد الأهداف والمشكلات والمشاريع وتصميم الحوافر والسياسات التأثيرية للقطاعين العام والخاص، وتجدر الإشارة إلى ضرورة تربط بين البرامج التنموية القطاعية الشاملة، والبرامج القطاعية لا تعني العزل أو الفصل بين القطاعات الاقتصادية المخلفة، بل تهدف إلى زيادة التركيز وتكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف بفعالية وكفاية من أجل مراعات الخصوصيات المتعلقة بكل قطاع. (العوامة، 2009، صفحة 85)

رابعاً: البرامج التنموية حسب المعيار الجغرافي: ويبين النطاق المكاني الذي تمتد إليه البرامج التنموية، حيث يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1. برامج تنمية محلية: ويشمل منطقة جغرافية صغيرة أو محددة نسبياً كأن يشمل منطقة، بلدية محددة.

2. برامج تنمية إقليمية: ويشمل إقليم الدولة بأكمله بمناطقه المختلفة، بكافة مستوياتها. (بن قانة، 2012، صفحة 60)

المطلب الثاني: دور البرامج التنموية وأهدافها

سنحاول في هذا المطلب إبراز دور البرامج التنموية وأهدافها.

الفرع الأول: دور البرامج التنموية

تلعب البرامج التنموية دورا أساسيا في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات، ومن أبرز أدوارها ما يلي:

أولا: تنمية الاقتصاد وتعزيزه: وهذا بدعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، وزيادة الإنتاجية الوطنية.

ثانيا: تحسين مستوى المعيشة: وهذا بتوفير فرص عمل، ودعم الفئات المحتاجة، وتحسين مستويات الدخل، إضافة إلى تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة.

ثالثا: تطوير التعليم والصحة: وهذا ببناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير التدريب ودعم المعلمين والعاملين في القطاع الصحي.

رابعا: إعادة تأهيل البنية التحتية: وهذا من خلال تطوير الطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات.

خامسا: حماية البيئة: تركز بعض البرامج التنموية على التنمية المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة.

سادسا: تنمية المهارات وبناء القدرات: من خلال برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني.

سابعا: تنمية المناطق الريفية المهمشة: وهذا بدمجها في الاقتصاد الوطني وتقليص الفوارق التنموية.

ثامنا: دعم وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية: بتقديم حوافز وتسهيلات وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للنمو.

الفرع الثاني: أهداف البرامج التنموية

للبرامج التنموية العديد من الأهداف، نذكر منها: (فليح، 2006، الصفحات 287-293)

- رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أهداف معينة مرسومة من قبل.
- المساهمة في تحقيق التنمية وهو ما يتماشى ويتطابق مع حاجة الدول النامية لهذه البرامج
- سد هذه الاحتياجات في حدود الموارد المتاحة، وتنفيذ برامج أعمال ومشاريع معينة.
- التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع وإمكاناته البشرية والمادية والمالية خلال فترة الخطة وبوسائل علمية.
- التحديد الدقيق والواضح للأهداف التي يراد تحقيقها خلال فترة البرامج، وهذا بالتعرف على احتياجات المجتمع.
- زيادة الناتج والدخل القومي بتحقيق أعلى معدل نمو ممكن للناتج والدخل القومي.
- زيادة متوسط دخل الفرد ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع واستهلاكهم.
- زيادة التشغيل بتوفير فرص عمل من خلال توسيع النشاطات الاقتصادية واختيار أساليب إنتاج (طرق إنتاج) تحقق ذلك.
- تشجيع التصدير من أجل الحصول على العملات الصعبة (النقد الأجنبي) وتوفيرها لتلبية حاجات الاقتصاد، ولتحقيق التوسع والنمو الاقتصادي.
- الحد من التضخم، بحيث يقل معدل التضخم إلى أدنى حد ممكن وإيجاد التناسب بين العرض الكلي (الإنتاج القومي) والطلب الكلي (الدخل القومي) وتحديد الأسعار وعدم حصول تضخم أو انكماش في الاقتصاد المخطط.
- اختيار الوسائل والإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة، والتي تسمح بتحقيق أهداف البرنامج التي توفر القدرة على زيادة إنتاج الاقتصاد.
- تناسب الوسائل والإجراءات التي تتضمنها البرامج مع الموارد والإمكانات من ناحية، والأهداف من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية والتنوع الاقتصادي

مرت التنمية الاقتصادية بتغيرات نوعية عديدة في مجالات مختلفة، تمثلت هذه التغيرات في تحولات هيكل الإنتاج، والمساهمات المختلفة للمداخلات في عمليات الإنتاج، بالإضافة إلى تغيرات في الهيكل الاقتصادي بشكل عام، فالهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو خلق اقتصاد يتميز بالتنوع الهيكلي، ويتوقف نجاح عملية التنمية على مدى تحقيق التنوع في الهيكل الاقتصادي.

الفرع الأول: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنوع

من بين المنظرين الأوائل الذين تناولوا العلاقة بين التنمية و التنوع الاقتصادي نجد كل من آدم سميث وجوزيف شومبيتر ، حيث أكد آدم سميث 1776 على تقسيم العمل بعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية ، و الجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلاً لا ينتج سوى المنتجات X وأن البلد B ينتج سوى المنتجات Y، ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص تعني أيضاً التنوع والتركيز على الإنتاج، وليس طبيعة المنتج المهيمن ويوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، كما أن التخصص بشكل إجمالي غالب ما يعني تنوع الأنشطة و المخرجات على أعلى مستوى، وأدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة و المهارات و توفير الوقت و المزيد من الإنتاج والتقدم التقني.

أما جوزيف شومبيتر 1912، فاعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقدم بعض القطاعات القديمة وهي الظاهرة التي وصفها بأنها التدمير الخلاق Creative Destruction

كما أظهر باسينتي 1981-1983 أكثر من ذلك بكثير وفقاً لأفكار كارل ماكس بالقول أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة و قيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأس مالي إلى الابتكار والتنوع باستمرار.

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليدياً على كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية اللاتينية البنوية من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، فالمقارنات الأولى بينت أولاً كيف يمكن للبلدان النامية التحول من

الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال رودان روزنشتاين Roden 1943، نيركس 1953 Nurks وهيرشمان 1958 Hirschman.

وثانيا كيف ان دمج وتكييف البلدان النامية من منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان المحيط الخارجي للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنوع في التنمية، بالإضافة إلى الفرضية القائلة بأن الانفتاح يؤدي إلى النمو وأن نمط التنمية الاقتصادية مرتبط بالتغيير الهيكلي وزيادة التنوع مما سيؤدي في النهاية إلى بنية اقتصادية أكثر تنوعا. (هوارى أ.، 2024، صفحة 23)

المبحث الثاني: دور برامج التنمية في دعم مسار التنوع الاقتصادي في الجزائر

يشكّل التنوع الاقتصادي أحد أبرز التحديات التي تسعى الجزائر إلى مواجهتها منذ مطلع الألفية الثالثة، في ظل اعتماد مفرط على العائدات النفطية وتقلبات الأسواق العالمية. وقد تبنت الدولة سلسلة من

برامج التنمية الخماسية والاستثنائية، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. يتناول هذا المبحث فعالية هذه البرامج في تحقيق أهداف التنوع، من خلال عرض محتوى ومضامين البرامج التنموية المعتمدة، وتحليل وضعية الاقتصاد الجزائري من حيث التنوع، وصولاً إلى تقييم مدى نجاعة تلك البرامج في تحقيق الأهداف المنشودة.

المطلب الأول: برامج التنمية في الجزائر

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية في الفترة 2000-2014

شهدت الجزائر خلال سنتي 1999 و 2000 ضعفاً نسبياً في الاستثمارات العمومية بسبب محدودية الإمكانيات المالية. ومع تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي نهاية التسعينات، انطلقت البلاد في تنفيذ برامج استثمارية واسعة اعتباراً من 2001، شملت قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، البنى التحتية، والكهرباء والغاز، بهدف تحسين ظروف المعيشة ودفع عجلة التنمية. (زيتوني، 2018، صفحة 151)

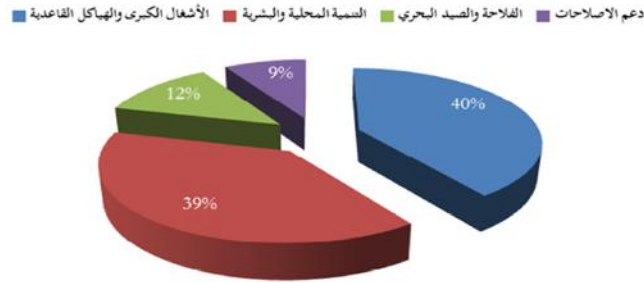
تمثلت البرامج التنموية في سلسلة من المبادرات بدءاً من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج خاصة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وصولاً إلى البرنامج الخماسي الأكبر (2010-2014). ركزت هذه البرامج على تطوير البنى التحتية، دعم الإنتاج الفلاحي والصناعي، وتنمية الموارد البشرية. ساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسين الوضع المالي، مما أتاح تسديد المديونية وزيادة احتياطات الصرف، وشجع على توسيع الاستثمارات. بلغت المخصصات المالية للبرامج بين 2001 و 2009 نحو 180 مليار دولار، و 286 مليار دولار للبرنامج الخماسي 2010-2014. (زيتوني، 2018، صفحة 153)

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة الوطنية للإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001 بمخصصات مالية أولية 525 مليار دينار جزائري يهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و 6% وحددت أهدافه العامة في العناصر التالية:

- تشجيع ودعم الأنشطة الاقتصادية التي تشغل أكبر عدد ممكن من العمالة. -
- دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة.

- تسهيل تمويل الأنشطة الاقتصادية.
 - تطوير الزراعة وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية.
 - تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.
 - تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.
- تم تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي من حيث القطاعات إلى (04) قطاعات رئيسية، كل قطاع رئيسي، تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية؛ كما يظهره الشكل التالي:

الشكل 1 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي



المصدر: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني 2001، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ص 87.

تم التركيز في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على دعم الأنشطة الإنتاجية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، والاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية، ومشاريع الخدمات العمومية وتحسين معيشة السكان.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج تنموي متعلق بالفترة 2005/2009 أعلن عنه يوم 07 أفريل 2005 بمخصصات مالية أولية قدرها 4203 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار ويعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية. ان البرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت له مبالغ ضخمة، والتي تم تقسيمها بشكل يسمح بإنجاز مشاريع عديدة في كل القطاعات هدفها تحسين معيشة السكان وتطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية. (زيتوني، 2018، الصفحات 157-161)

ثالثا: البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجنوب والهضاب العليا: في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية، تم إرفاق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) ببرنامجين تكميليين للفترة

2006-2009. يهدف ذلك إلى معالجة التأخر الكبير في التنمية الاقتصادية في مناطق الجنوب والهضاب العليا مقارنة بباقي الولايات، مع مراعاة الخصوصيات الجغرافية والمناخية لهذه المناطق.

1. البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب تم الإعلان عنه والموافقة عليه في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 14 يناير 2006. يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف حياة السكان وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في مناطق الجنوب الجزائري. يشمل عشرة ولايات جنوبية هي: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، تندوف، وغرداية. رُصد للبرنامج مخصصات مالية قدرها 390 مليار دينار جزائري.

2. البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا، الذي أُعلن عنه رسميًا في سبتمبر 2005، هو مبادرة تنموية مرافقة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، ويشبه في أهدافه البرنامج المخصص لمناطق الجنوب. رُصد له غلاف مالي يفوق 620 مليار دج، ويهدف إلى تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات العمومية، مع مراعاة خصوصيات ومتطلبات كل منطقة من مناطق الهضاب العليا لتحقيق تنمية شاملة وعادلة. (زيتوني، 2018، الصفحات 162-165)

رابعاً: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيما سبق بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات وقد جاء هذا البرنامج بستة محاور أساسية: التنمية البشرية.

الفرع الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015 - 2019)

برنامج توطيد النمو الاقتصادي جاء استكمالاً للبرامج السابقة، بهدف دعم الاقتصاد الوطني ومواصلة جهود التنمية بعد تحقيق مؤشرات إيجابية. وضمن هذا الإطار، أقر قانون المالية لسنة 2015 بميزانية تجهيز بلغت 4079.7 مليار دج، بزيادة 48.7٪ مقارنة بـ 2014، مع توقع نمو اقتصادي بنسبة 4.25٪ خارج قطاع المحروقات، وتضخم بنسبة 3٪. كما تسعى الحكومة إلى مواجهة آثار تقلبات أسعار البترول العالمية،

حيث أن انخفاض سعر البرميل بدولار واحد يُكلّف الخزينة 100 مليون دولار يوميًا. ويضم البرنامج عدة محاور أساسية لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في ظل هذه التحديات أهمها:

- تحقيق نسبة نمو قدرها 7 % بحلول سنة 2019
- إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة ولاسيما توفير العقار والحصول على خدمات عمومية جديدة.
- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية، التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة استيراد المواد الاستهلاكية. (العباسي، 2019، الصفحات 96-98)

أولاً: أهداف المخطط الخماسي 2015-2019 فقد حدد الأهداف الآتية:

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار.
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن والتربية - التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... إلخ.
- نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- استحداث مناصب الشغل.

من بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 تحسين الظروف المعيشية في ولايات الجنوب والهضاب العليا من خلال إنجاز مشاريع تنمية محلية وتوسيع شبكات الطرق والسكك الحديدية. كما يشمل البرنامج تعزيز التكوين المهني بما يتماشى مع خصوصيات الاقتصاد المحلي، خاصة في قطاعات المحروقات، المناجم، والسياحة. ويتضمن أيضاً إنشاء مناطق صناعية، عصرة الوحدات الإنتاجية، بناء محطات لتكرير المحروقات، واستغلال مناجم الحديد بغار جبيالات. (العباسي، 2019، الصفحات 98-99)

ثانياً: انهيار أسعار البترول وأثره على برنامج توطيد النمو الاقتصادي: تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعاً في صادراتها إذ تعتبر من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر للتغيرات الحاصلة في سوق النفط ...

خلال السداسي الثاني من عام 2014 بدأت أسعار البترول بالتراجع حيث وصل سعر البرميل إلى 30 دولار في مطلع سنة 2016 بعدما كان 110 دولار في بداية سنة 2014. فمع بداية الأزمة وانهيار سعر البترول اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات للحد منها..

وفي مواجهة التراجع المتواصل لعائدات النفط والغاز، وارتفاع فاتورة الواردات، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية في إطار قانون الميزانية لعام 2016، التي تهدف إلى ترشيد النفقات العمومية وتحسين الإيرادات أين أقر قانون المالية لسنة 2016 مبلغاً يقدر بـ 4747 مليار دج للإيرادات و 7984 مليار دج

لنفقات الميزانية مقسمة الى 4807 مليار دج بالنسبة لنفقات التسيير و 3177 مليار دج لنفقات التجهيز العمومي، ليفضي إلى عجز تقديري بقيمة 3237 مليار دج. وفيما يخص التنفيذ وصل المبلغ الإجمالي للإيرادات المحققة سنة 2016 إلى 5026 مليار دج منه 3344 مليار دج فيما يتعلق بالموارد العادية و 1683 مليار دج بالنسبة للجباية البترولية. وبلغت نفقات الميزانية المنفذة ما قيمته 6358 مليار دج منه 4327 مليار دج بعنوان التسيير و 2031 مليار دج بعنوان التجهيز، وبإضافة النفقات الميزانية غير المتوقعة التي ناهزت 185 مليار دج وصل العجز الحقيقي الى 1517 مليار دج أي ما يمثل 9 في المائة من الناتج الداخلي الخام. في إطار سياسة الدولة الحذرة، تم تقليص العجز في الميزانية سنة 2016 من خلال استخدام السيولة المتوفرة في الخزينة وصندوق ضبط الإيرادات، الذي بلغ رصيده 839 مليار دج. وخصص قانون المالية لنفس السنة 1348 مليار دج للتحويلات الاجتماعية، بزيادة 8٪ عن 2015، وبلغت رخص البرامج المصادق عليها 1894 مليار دج، منها 87٪ للاستثمار. بلغ النمو الاقتصادي 3.3٪، وهو أقل من النسبة المتوقعة (4.6٪)، بينما سجلت صادرات المحروقات 28 مليار دولار، بزيادة عن التقديرات بسبب ضعف التقدير الأصلي. (العباسي، 2019، الصفحات 99-101)

الفرع الثالث: النموذج الجديد للنمو (2019-2030)

أولا: التعريف بالبرنامج وأهدافه: (Le Nouveau modèle de croissance synthèse, 2016) ومن خلال خيار رؤية طويلة الأجل، تؤكد الجزائر طموحها في أن تصبح دولة الناشئة نتيجة للتحويل الهيكلي على مدى العشرية القادمة، من خلال ثلاث مراحل للنمو:

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** تغيير حصة مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة إلى المستوى المستهدف.

- **المرحلة الانتقالية (2020-2025):** وهي بمثابة مرحلة الانطلاق في التنوع الاقتصادي والتحول الطاقوي.

- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): هي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.
- بهدف التنوع والتحول الهيكلي للاقتصاد النموذج الجديد للنمو حدد أهداف لتحقيقها في الفترة من 2020 الى 2030:
- مسار محتمل لنمو الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- ارتفاع حساس في عائد الناتج المحلي الاجمالي للفرد الذي يتضاعف الى 2.3 مرة.
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية بقيمة مضافة (5.3%) في سنة 2015 الى 10% من اجمالي الناتج المحلي في آفاق 2030.
- عصره القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإدراك فرص تنوع الصادرات.
- تنوع الصادرات يتيح دعم وتمويل النمو الاقتصادي. (هوارى ا، 2019، صفحة 131)

ثانيا: المحاور الاستراتيجية للبرنامج: لتحقيق هذه الأهداف هناك ثلاثة مبادئ للعمل تشكل المحاور الاستراتيجية التي يجب أن توجه هذه السياسة الجديدة للنمو:

1. القطاعات الديناميكية المطلوبة: وعلى المستوى القطاعي، يهدف التنوع الى تنمية فروع جديدة للنشاط الاقتصادي، لمساندة المحروقات والبناء والأشغال العمومية، حيث يتطلب تسارع قوي للنمو. وسيكون هدف الصناعة خارج المحروقات هو الوصول إلى 10% من إجمالي القيمة المضافة بحلول عام 2030.
2. التطور المطلوب لنظام الاستثمار: لإنجاح التحولات الهيكلية المطلوبة، يجب ربط الاستثمار خارج قطاع المحروقات بزيادة إنتاجية رأس المال المستثمر. ويتطلب ذلك تحقيق نمو مرتفع في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بما يتيح تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية دون الحاجة إلى زيادة كبيرة في حجم الاستثمار الكلي. ويشمل هذا التوجه كلاً من القطاعين العام والخاص لضمان شمولية وفعالية الإصلاحات.

3. **الملاءة الخارجية:** تُعدّ الاستدانة الخارجية تحديًا كبيرًا في ظل النمو المتسارع والسعي لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن المحروقات، حيث ترتفع الواردات مع نمو الناتج المحلي بنسبة 6.5٪ سنويًا، بينما تبقى الصادرات، المعتمدة على المحروقات، بنمو ضعيف لا يتجاوز 3٪. ولتقليص هذه الفجوة، يقوم النموذج الاقتصادي الجديد على بُعدين رئيسيين: اعتماد سياسة مستدامة في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

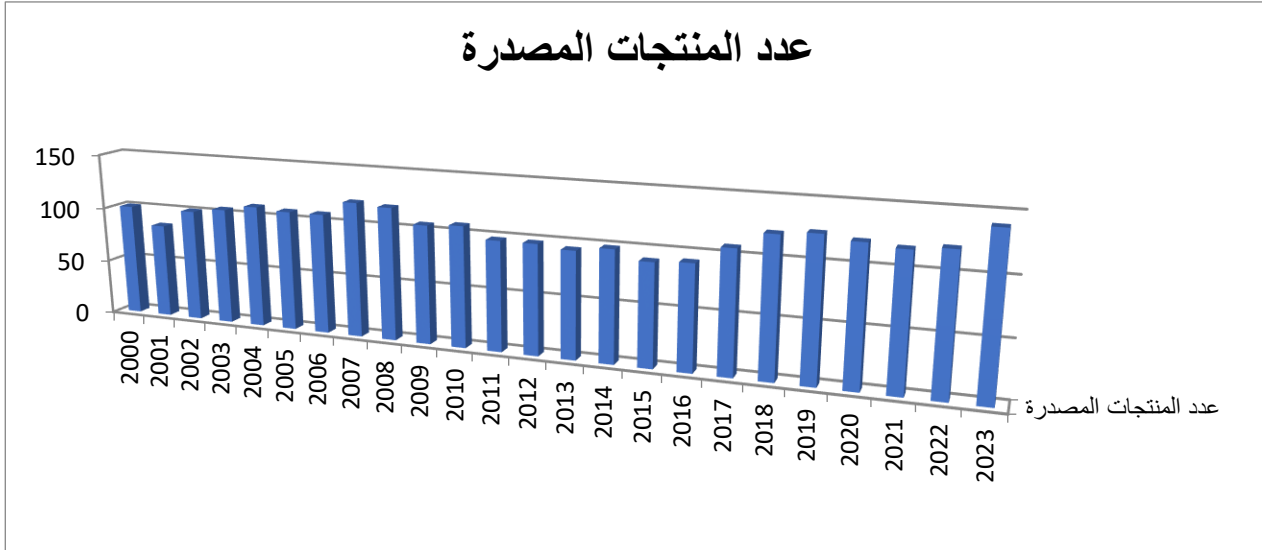
في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري المفرط على المحروقات، يُعدّ من الضروري أن تلعب الصادرات الزراعية والصناعية دورًا بديلاً في توفير العملات الأجنبية، لدعم التنوع الاقتصادي. ومن أجل تحقيق أهداف رؤية 2030، يجب على الاقتصاد الوطني التركيز على أربعة قيود أساسية: التحول الهيكلي الإنتاجي، تطوير الاقتراض الداخلي، الحفاظ على الملاءة الخارجية، وانتقال الطاقة الذي يساهم في تعزيز صادرات المحروقات ضمن النظام العالمي الجديد. ويُعدّ تجاوز هذه التحديات أمرًا ضروريًا لتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ما يتطلب سياسات حازمة وإصلاحات سريعة. ولتحقيق هذه الرؤية، تم تحديد ستة محاور استراتيجية للسياسة الاقتصادية الجديدة:

- تحفيز المقاولاتية.
- تمويل الاستثمار من أجل تحقيق رؤية 2030.
- السياسة الصناعية والتنويع.
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وادماجه.
- ضمان الأمن وتنويع مصادر الطاقة.
- حكمة النموذج الاقتصادي الجديد عبر نظام وطني جديد للاستثمار، ونظام وطني للإحصاء، مع تقييم السياسات العامة. (هوارى و سدي، التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر، 2019، الصفحات 131-133)

المطلب الثاني: وضعية الاقتصاد الجزائري من حيث التنوع

الفرع الأول: عدد المنتجات المصدرة

الشكل 2 عدد منتجات المصدرة للجزائر من سنة 2000 الى 2023.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات اليونكتاد على الرابط

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

من خلال الشكل (02) نلاحظ تذبذب عدد المنتجات ارتفاع وانخفاض، في سنة 2010 كان 108 منتج مصدر تم تراجع بـ 10 منتجات مصدرة واستمر الى سنة 2017 ليعود لنفس العدد ثم ارتفع عدد المنتجات المصدرة الى 122 ثم 125 الى أن بلغ أكبر عدد وهو 140 في سنة 2023. لكن هذه الاحصائيات شاملة لجميع المنتجات المصدرة بما فيها المحروقات لهذا انعرض الجدول التالي الذي يبين الفئات السلعية المصدرة من سنة 2010 إلى 2023:

جدول 1 المنتجات المصدرة للفئات السلعية

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
442	407.86	373	349	327	235	323	402	315	355	315	السلع الغذائية
71.72	95.95	92	73	84	106	110	109	168	161	94	منتجات خام
1611	1956.92	2242	1410	1321	1597	2350	1458	1527	1496	1056	منتجات نصف مصنعة
0.32	0.25	0.30	0.29	-	1	2	-	-	-	1	سلع وعتاد فلاحي
90	82.97	90	78	54	19	15	28	32	35	30	سلع وعتاد صناعي

39	36.42	33	20	19	11	10	17	19	15	30	سلع استهلاكية غير غذائية
21541	33243.17	38338	33261	28221	32699	60146	62960	69804	71427	55527	صادرات المحروقات
23796	35823.54	41168	35191	30026	34668	62956	64974	71866	73489	57053	إجمالي الصادرات

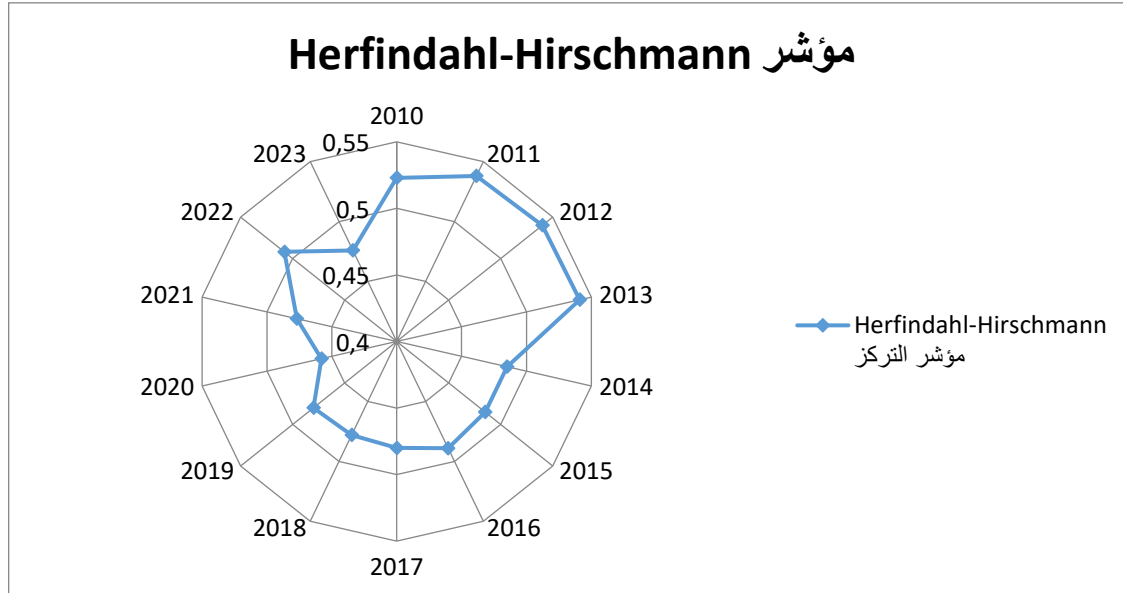
المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات الجمارك الجزائرية والبنك الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن في سنة 2017 المحروقات تحتل نسبة كبيرة تقدر ب 94,79% من اجمالي الصادرات في حين تبقى مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا حيث تقدر في الاجمال ب 5,48 %

وفي سنة 2018 تقدم نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى 6.87% ولكن رغم ذلك تبقى النسبة ضئيلة مما يعني استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري الشبه مطلقة لقطاع المحروقات كما تحتل السلع النصف مصنعة أكبر نسبة في الصادرات. خارج المعروفات تليها السلع الغذائية والمنتجات الخام والسلع والمعدات الصناعية ثم باقي السلع التي تمثل نسب ضئيلة جدا أو شبه معدومة وفي سنة 2019 بلغ 7.20% وسنة 2020 ب 9.48 %

الفرع الثاني: مؤشر هيرفيند هايل هيرشمان

الشكل 3 مؤشر هيرفيند هايل هيرشمان



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات اليونكتاد على الرابط:

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices>

انطلاقاً من تحليل الشكل (03) أنه يوجد صنف كبير في التنوع الصادرات الجزائرية لأن قيمة المؤشر قربه جداً من الواحد مما يدل على تركيز كبير للصادرات في الجزائر على المحروقات الا انه لاحظنا أن قيمة المؤشر تناقص مع مرور السنوات حيث قيمته سنة 2010 كبيرة مازكة بنسبة 2013 حيث ينحصر في فترة (2010 - 2013) ما بين (0.52 - 0.54) ابتداء من 2014-2019 تراجع بشكل ملحوظ ليصل الى (0.44 - 0.42) ما بين سنة 2019 - 2020.

وهذا ما يعني انخفاض تركيز الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات وارتفاع مساهمة صادرات باقي القطاعات في إجمالي الصادرات حيث بلغت 9,48% في سنة 2000 مقارنة بـ 7,20% في سنة 2019. وهذا ما يدل على أن الجزائر حققت إنجازات مهمة ولو بشكل طفيف في تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي في بذل جهود معتبرة ظهرت في فترة (2022 - 2023) وهذا يعكس نجاح نسبي للسياسات المتبعة في تحقيق كمية ونوعية غير مسبوقة في تنوع الصادرات الجزائرية.

المطلب الثالث: مدى نجاعة برامج التنمية في تحقيق التنوع الاقتصادي

تتضمن البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر في السنوات من 2000 إلى غاية آفاق 2030، العديد من الأهداف التي تؤثر على تنوع الاقتصاد الجزائري بشكر مباشر أو غير مباشر، ومن خلال الاطلاع على أهداف ونتائج البرامج التنموية تبين أن هناك أهداف طويلة المدى استمرت في أكثر من برنامج وهذا ما جعلنا نركز على دراسة مدى النجاعة على البرامج التنموية من سنة 2010.

الفرع الأول: نجاعة برامج الخماسي الأكبر من 2010 إلى 2014

من بين ما يهدف إليه هذا البرنامج دعم القطاعات الحيوية كالتعليم، الصحة، النقل، السكان ودعم تشغيل الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تطوير الخدمات الاجتماعية وتطوير البنية التحتية، وهذا البرنامج هو الأول الذي تضمن هدف تنوع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي.

حقق هذا البرنامج نموا في نشاط المؤسسات الاقتصادية وتحسنا في مؤشرات التنمية البشرية، كما تم إنجاز وتطوير مشاريع كبيرة في النقل والمرافق الحيوية التي ساهمت في تطوير البنى التحتية، لكن فشل تطوير القطاعات المنتجة خارج المحروقات.

من خلال دراستنا ل برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي الدعم النمو 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014 تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة إنفاقه توسعية من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001.

- تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات والذي أضحي أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام والتي تساهم بأكثر من 60% من حجم الإنفاق العام، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية.

- ساهمت برامج الإنفاق العام 2001-2014 في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة 1995-2000 والتي اقتصر على قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات نتيجة لضخامة البرامج الموجهة للقطاعين الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة

- التشغيل بالقطاعين والذي ساهم في تحسن معدلات البطالة، في حين شهدت القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي معدلات نمو جد متواضعة بالرغم من جهود الدولة في دعم القطاع.
- صاحب زيادة الإنفاق العام زيادة في حجم الواردات على طول الفترة من 2001-2014 الأمر الذي يفسره عجز الجهاز الإنتاجي المحلي في استيعاب الطلب المتزايد الناجم عن زيادة الإنفاق، خاصة الطلب الاستهلاكي الذي عرف توسع كبير بسبب تزايد حجم الدخول، وبالتالي تم اللجوء إلى الواردات بهدف تغطية هذا الطلب المتزايد.
- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، وذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض والطلب. (بوجمعة، 2014، صفحة 37)

الفرع الثاني: نجاعة توطيد النمو الاقتصادي من 2015 - 2019

تضمن البرنامج عدة محاور تهدف إلى الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية وتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة استيراد المواد الاستهلاكية، ونمو قوى للناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات (إنشاء مؤسسات، توفير العقارات، تسهيل خدمات عمومية جديدة).

حقق هذا البرنامج تحسن نسبي في ظروف المعيشة خاصة في المناطق الريفية، كما تم تنفيذ مشاريع البنية التحتية وعم المؤسسات الصغيرة وخلق فرص عمل، لكن هناك تحسن محدود في مؤشرات التنمية البشرية.

الفرع الثالث: نجاعة برنامج النموذج الجديد للنمو 2019-2030

اعتمد هذا البرنامج على ثلاث مراحل متسلسلة الأهداف وركز على تحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة، تنويع الاقتصاد الوطني ودعم القطاعات غير النفطية، تحسين مناخ الاستثمار، تحقيق نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي PIB، مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، عصرنة القطاع الفلاحي.

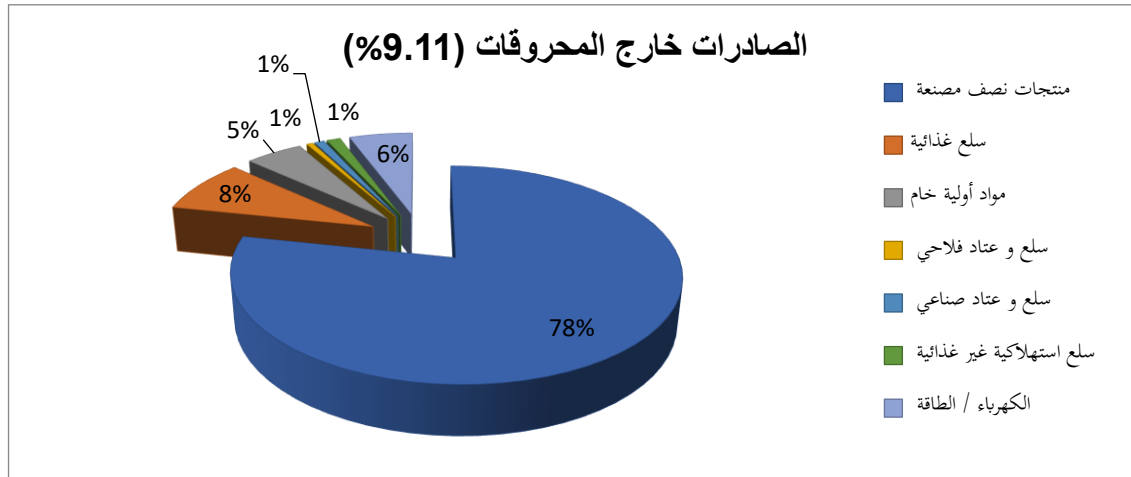
وهذا ما سنتطرق إليه لمقارنة الأهداف بالنتائج المحققة.

أولاً: مضاعفة حصة الصناعة التحويلية

من أهداف البرنامج مضاعفة حصتها بقيمة (5.3%) في 2015 إلى غاية (10%) في آفاق 2030 ونلاحظ أن حصتها بلغت 7،15% في 2023 كما يظهره الشكل (05) وهو ما بين سير مساعي

التنوع في الطريق الصحيح، مساهمة صادرات السلع الغذائية ارتفعت إلى 0.77% من إجمالي الصادرات و8.47% من الصادرات خارج المحروقات كما يظهره الشكل التالي:

الشكل 4 الصادرات خارج المحروقات

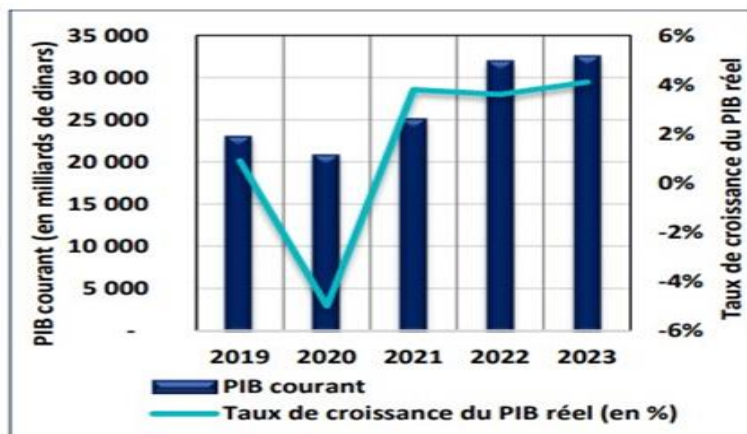


المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ثانيا: تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي PIB

نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 4% إلى 5% في سنتي 2022، 2023، مقارنة ب 2020 التي شهدت تراجع في الناتج المحلي الإجمالي والذي مان بسبب آثار أزمة كوفيد 19 كما يبينه الشكل 06.

الشكل 5 نمو الناتج المحلي الاجمالي



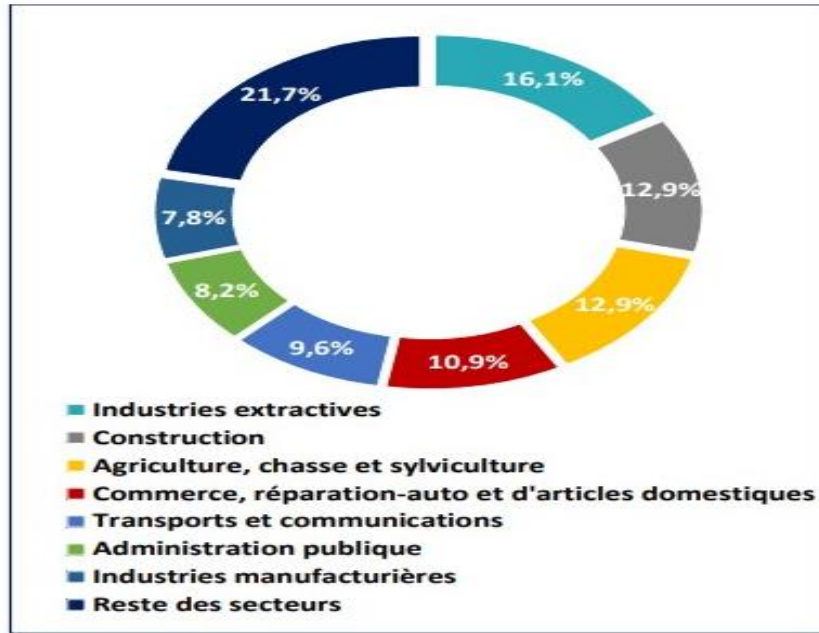
ثالثا: مساهمة

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الشكل 06 أن نسب قطاعات النشاط تتراوح بين 6.1% للصناعات الاستخراجية، 12.9% للبناء، الفلاحة والصيد البحري على التوالي، 10.9% للتجارة، تصنيع السيارات والمعدات المحلية،

9.6% للنقل والاتصالات، 2.8% إدارات عمومية، 7.8% صناعات مصنعة وباقي قطاعات النشاط ساهمت بـ 21.7% من إجمالي الناتج المحلي الخام وهو ما يعكس تفاوت مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الخام.

الشكل 6 اهم قطاعات النشاط في الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

رابعاً: بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالتنوع الاقتصادي

اهتمت الجزائر بالتنوع الاقتصادي من خلال برنامج دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال PADICA الذي كان من ماي 2019 الى فيفري 2024، شمل أهداف محددة تتعلق بتهيئة الظروف لزيادة حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد والمساهمة في تنوع الاقتصاد الوطني، شمل البرنامج العديد من 4 محاور استراتيجية كالتالي: تحليل وتعزيز سلسلة القيم للقطاعات ذات الأولوية، التقنيات الجديدة ونظام المعلومات، تشجيع الصادرات واحلال الواردات، والجودة والقدرة التنافسية، كما ركز البرنامج على التدريب على مؤشرات الأعمال وتطوير مناخ الأعمال؛

هناك العديد من فرص الاستثمار الأجنبي حددتها وزارة الصناعة الجزائرية، من بينها: الاستثمارات المنجزة القابلة للاستفادة من نظام القطاعات، نظام المناطق ونظام الاستثمارات الهيكلية في مجالات النشاطات الآتية:

جدول 2 الاستثمارات المنجزة القابلة للاستفادة

نظام القطاعات النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية	نظام المناطق النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة	نظام الاستثمارات الهيكلية نظام الاستثمارات الهيكلية
الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات الهيكلية هي تلك الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق	تعد قابلة للاستفادة من "نظام المناطق" الاستثمارات	

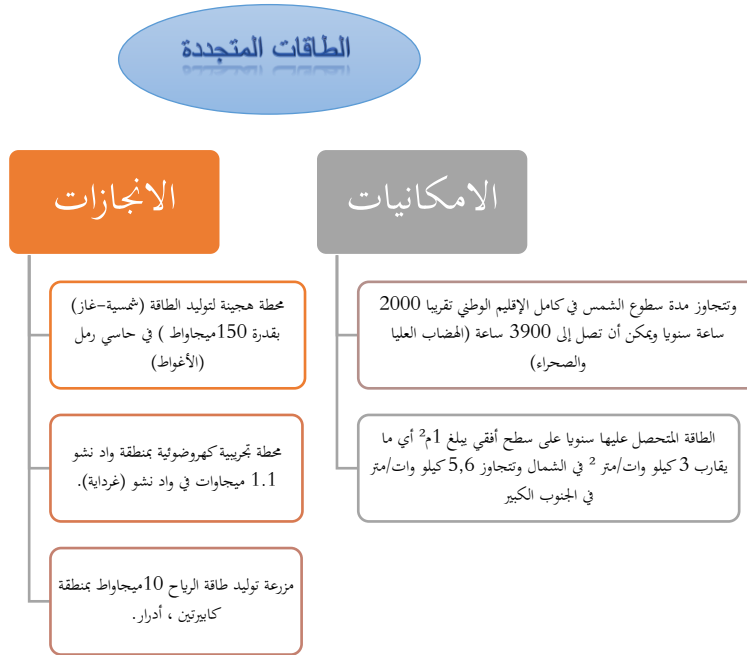
المصدر: موقع وزارة الصناعة <https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest>

من بين القطاعات التي تملك فيها الجزائر امكانيات وتشجع فيها الاستثمارات قطاع الطاقات المتجددة، شرعت الجزائر في انجاز مشاريع من خلال السير نحو رؤية 2030 التي تطمح من خلالها للوصول الى ما يقدر ب 22 000 ميغاواط؛ موزعة على القطاعات على النحو التالي:

- الطاقة الكهروضوئية 13575 ميغاواط.
- مشروع الطاقة الشمسية المركزة 5010 ميغاواط.
- التوليد المشترك 2000 ميغاواط.
- الطاقة المولدة عبر الرياح 400 ميغاواط.
- الكتلة الحيوية 1000 ميغاواط.
- الحرارة الأرضية 15 ميغاواط.

الشكل التالي يبين الامكانيات والانجازات التي قامت بها الجزائر:

الشكل 7 الامكانيات والانجازات التي قامت بها الجزائر



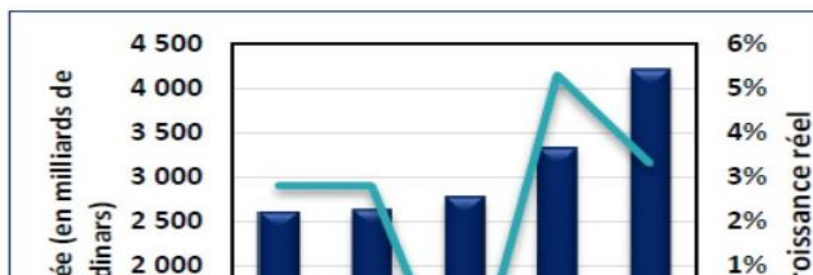
المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على موقع وزارة الصناعة

خامسا: الأمن الغذائي وعصرنة القطاع الفلاحي

يُبرز الشكل 9 تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالأسعار الجارية ومعدل النمو الحقيقي لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023، وذلك استنادًا إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). من خلال تحليل المعطيات، نلاحظ تسجيل زيادة تدريجية في القيمة المضافة للقطاع، حيث انتقلت من نحو 2,800 مليار دينار سنة 2019 إلى ما يفوق 3,800 مليار دينار سنة 2023، مما يعكس توسعًا في حجم النشاط الفلاحي من الناحية الاسمية.

غير أن معدل النمو الحقيقي شهد تقلبات واضحة، إذ سجل استقرارًا نسبيًا في حدود 3% خلال سنتي 2019 و2020، قبل أن يعرف القطاع انكماشًا حادًا سنة 2021 بنسبة بلغت حوالي -2.5%، وهو ما قد يُعزى إلى ظروف مناخية غير مواتية أو اختلالات هيكلية داخل القطاع. ورغم ذلك، فقد أظهر القطاع قدرة على التعافي، حيث عرف انتعاشًا قويًا سنة 2022 بمعدل نمو تجاوز 5.5%، تلاه نمو إيجابي آخر سنة 2023 بحوالي 3.5%.

الشكل 8 الامن الغذائي وعصرنة القطاع الفلاحي



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تعكس هذه المؤشرات نجاعة نسبية للبرامج التنموية الموجهة للقطاع الفلاحي، لا سيما فيما يتعلق بقدرته على التعافي السريع وتحقيق معدلات نمو معتبرة بعد فترات التراجع. إلا أن استمرار التقلبات يبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود في مجال تحديث أساليب الإنتاج، تعميم تقنيات السقي الحديثة، وتحسين شروط تسويق المنتجات الفلاحية. وعليه، فإن القطاع الفلاحي يُعتبر من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تُساهم في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي إذا ما تم تعزيز قدرته على الصمود والاستدامة.

خلاصة الفصل الثاني: يهدف هذا الفصل الى تحليل فعالية برامج التنمية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 الى آفاق 2030 في اطار مساعي الدولة لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وقد شملت هذه البرامج مختلف الجوانب الاقتصادية، من خلال ضخ استثمارات عمومية معتبرة في قطاعات استراتيجية كالزراعة، الصناعة، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى اطلاق مشاريع بنية تحتية كبرى وتحفيز القطاع الخاص، كما حللنا بعض المؤشرات والاشكال مثل مؤشر هيرفيندال هيرشمان ومؤشر ذابل وعدد المنتجات المصدرة التي تبين مدى تنوع وجهة الصادرات، وكذلك لتحديد المنتجات المحتملة للتصدير، وبالتالي التحصل على المنتجات التي تمثل فرصا تصديرية لتنوع الصادرات وبالتالي تنوع الاقتصاد الجزائري.

تعزى محدودية النجاح الى عدة عوامل أبرزها ضعف التنسيق بين الهيئات المنفذة، البيروقراطية، غياب فعالة للمتابعة والتقسيم، إضافة الى تأخر الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين مناج الاعمال وجذب الاستثمارات.

بالتالي فإن فعالية البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة المدروسة تبقى جزئية، مما يستدعي تبني مقارنة شاملة قائمة على الحكومة الرشيدة التنوع الحقيقي للموارد والتكامل بين الاستراتيجيات القطاعية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

خاتمة

خاتمة

منذ بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، وتحديدًا سنة 2010، بدأت الجزائر تكثف جهودها لتنويع اقتصادها الوطني والحد من التبعية التاريخية لقطاع المحروقات، والذي ظل يشكل العمود الفقري لمداخل الدولة والصادرات. وقد شملت هذه الجهود تبني برامج تنمية طموحة، وتخصيص موارد مالية منظمة عبر مخططات خماسية تهدف إلى بث النشاط الاقتصادي في القطاعات الصناعية، الفلاحة، السياحة، الاقتصاد الرقمي، والطاقات المتجددة.

رغم ذلك، أظهرت المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2010 - 2023 أن فعالية هذه البرامج محدودة، بسبب مجموعة من العراقيل البنيوية والمؤسسية. مثل ضعف الحوكمة البيروقراطية، غياب التنسيق بين السياسات القومية وعدم توفر بيئة أعمال محفزة، وكنتيجة لذلك، لم يتغير الهيكل الاقتصادي بشكل جذري، وظل قطاع المحروقات يحتكر أكثر من 90% من مداخل التصدير في حين لم تتجاوز مساهمة القطاعات الغير النفطية الحدود الدنيا.

ومع نهاية العقد الثاني وبداية العشرية الحالية، بدأنا نلمس بعض المؤشرات الإيجابية خاصة بعد إطلاق رؤية اقتصادية جديدة تركز على اقتصاد المعرفة، دعم المؤسسات الناشئة، وتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة. كما أقرت إصلاحات قانونية وتنظيمية مثل مراجعة قانون الاستثمار 2022 ومحاولة رقمنة الإدارة. ومع التوجه نحو آفات 2030 تلوح فرصة حقيقية أمام الجزائر لإعادة بناء نموذجها الاقتصادي على أسس أكثر صلابة، بشرط تفعيل إصلاحات جريئة ومتكاملة. فالمرحلة القادمة ستطلب الانتقال من اقتصاد وبعي إلى اقتصاد إنتاجي تنافسي، يشرك القطاع الخاص، ويستفيد من التحولات الرقمية والبيئية الجارية عالميا.

أولا - اختبار الفرضيات

لقد تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة وبعد اختبارها تم التوصل إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر تلعب دورا محتملا في دعم مسار التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات ودعم القطاعات البديلة مثل الزراعة، السياحة، الصناعة

التحويلية والإصلاحات الاقتصادية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما اثبتته النتائج.

هذه الفرضية صحيحة لكن يبقى النجاح مرهونا بفعالية التنفيذ، الشفافية، واستمرار الإصلاحات الهيكلية.

الفرضية الثانية: يساهم التنوع الاقتصادي بشكل فعال في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة من خلال تقليل الاعتماد على قطاع واحد كقطاع النفط مما يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق، كما يفتح مجالات جديدة للاستثمار ويوفر فرص عمل، ويعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني عبر تطوير قطاعات متنوعة كالصناعة، السياحة، الزراعة، والتكنولوجيا، ما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: تتفاوت فعالية البرامج التنموية في الجزائر في تحقيق التنوع الاقتصادي نتيجة لعوائق مؤسسية وتمويلية متشابكة، فعلى المستوى المؤسسي، تعيق البيروقراطية وضعف الحكومة والفساد وتنفيذ السياسات بفعالية، بحيث تشكل محدودية التمويل واعتماد الاقتصاد على عائدات المحروقات أبرز العقبات المالية. هذه التحديات تقلل من قدرة الدولة على تحقيق تحول اقتصادي حقيقي ومستدام، مما يستدعي إصلاحات عميقة لتحسين أداء المؤسسات وتوفير بيئة تمويلية محفزة للنمو خارج قطاع الطاقة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

بعض النقائص الى واجهت البرامج التنموية في تحقيق التنوع الاقتصادي

منذ عام 2010 واجهت الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق التنوع الاقتصادي رغم البرامج التنموية المتعددة، فيما يلي أبرز النقائص التي إلى أعاقت هذه البرامج:

1. الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وهو يمثل أكثر من 95% من صادرات الجزائر مما جعل الاقتصاد هشاً أمام تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، حيث في عام 2020، كانت صادرات المحروقات تمثل 94% من إجمالي الصادرات، مما يعكس ضعف التنوع في الاقتصاد الوطني.

2. ضعف التحول الهيكلي والإنتاجي رغم إطلاق برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2016 - 2030 إلا أن التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري بقي بطيء تمثل الصناعة خارج المحروقات أقل من 15% من القيمة المضافة للاقتصاد، ومتوسط نمو الانتاجية بلغ 1.11% فقط إلى غاية 2018.
 3. مناخ استثماري غير مشجع وهذا للبيرو قوطية، التعقيدات الضريبية، الضغط الضريبي من أبرز العوائق أمام الاستثمار، كما أن النظام البنكي غير مواكب للتطورات العالمية، وهذا ما يحد من قدرة المشاريع على الحصول على التمويل اللازم.
 4. تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية مثل الحراك الشعبي 2019 على الاستقرار الاقتصادي، ويؤدي إلى تباطؤ تنفيذ المشاريع التنموية. كما أن جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في 2020 زادا من تعقيد الوضع الاقتصادي.
 5. تحديات القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد مما يعد من دور القطاع الخاص في التنوع الاقتصادي كما أن البيئة القانونية والتشريعية لا تشجع على المبادرة الخاصة مما يؤدي إلى تراجع مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي.
 6. تفاقم السوق الموازية ومساهمتها في زيادة التضخم وعرقلة استقرار الاقتصاد الوطني، وهذا ما أثر سلبا على فعالية السياسات الاقتصادية.
 7. تحديات في تطوير الصناعات التحويلية ورغم بعض النجاحات في قطاعات مثل الأسمدة، الحديد والصلب، الاسمنت، إلا أن الصناعات التحويلية لا تزال محدودة مما يعيق التنوع الاقتصادي الفعال رغم الجهود المبذولة لم تحقق الجزائر التنوع الاقتصادي المنشود من عام 2025 بسبب التحديات الهيكلية، السياسية، والاستثمارية لتحقيق هذا الهدف، يجب تبني إصلاحات جذرية في السياسات الاقتصادية، تعزيز دور القطاع الخاص وتطوير الصناعات غير النفطية.
- التوصيات والاقتراحات:** بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية.
- تحتاج الجزائر اليوم أكثر من أي وقت سبق إلى انتهاج سياسات تنوع نحو القطاعات غير النفطية وهذا من خلال:

- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ الملائم.

- الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية سواء النفطية أو غيرها من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني.
 - إعادة تقييم سياسة تنمية وتطوير القطاع الفلاحي من أجل ضمان نمو مستدام للإنتاج الفلاحي.
 - تقليص التبعية لقطاع المحروقات من خلال دعم الابتكار وتحفيز روح المقاولانية.
 - تحسين مناخ الأعمال وتسجيل الإجراءات الإدارية لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي.
 - الاستثمار في القطاعات الواعدة مثل الزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية.
 - تبني مقارنة استراتيجية شاملة للتنمية تركز على تنوع مصادر الدخل القومي.
 - تعزيز التنسيق بين القطاعات المختلفة وتفعيل آليات الرقابة والتقييم.
 - دعم الاقتصاد الرقمي الابتكار والمؤسسات الناشئة كمحركات جديدة للنمو.
 - تعزيز الشفافية في تسير البرامج التنموية.
 - تفعيل التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الاقتصادية.
 - تشجيع السياحة الداخلية والبيئية والثقافية.
 - استغلال الطاقات المتجددة كرافد أساسي للاقتصاد الوطني.
 - تطوير المناطق الصناعية واللوجستية وفق المعايير الدولية.
 - تشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكنولوجيا والابتكار
- وفي الأخير إن تحقيق التنوع الاقتصادي الفعلي في الجزائر بحلول 2030 لم يعد خيارا بل ضرورة ملحة أمام التحديات المالية والاجتماعية والبيئية التي تلوح في الأفق، والانتقال من الاقتصاد بيعي إلى اقتصاد انتاجي يتطلب إرادة سياسية قوية، إصلاح هيكليا شاملاً، ومشاركة حقيقية لجميع الفاعلين في رسم وتنفيذ السياسات التنموية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحلام هوارى. (2024). التنوع الاقتصادي وتنافسية الصادرات. عمان: دار الايام للنشر والتوزيع.
2. اسماعيل محمد بن قانة. (2012). اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات). عمان، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.
3. جمال حلاوة، وعلي صالح. (2009). مدخل إلى علم التنمية، ط1، ؟، الأردن، 2009، (المجلد ط1). الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
4. حسن خلف فليح. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الطبعة الاولى.
5. رمزي علي إبراهيم سلامة. (1991). إقتصادية التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
6. عادل عامر. (2014). التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها. فلسطين: دنيا الوطن.
7. عبد الحفيظ نائل العوامة. (2009). ادارة التنمية (الاسس، النظريات، التطبيقات العلمية). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
8. عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، و علي عبد الوهاب نجا . (2003). التنمية الاقتصادية - المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية - المشكلات. الدار الجامعية مصر: مطبعة البحيرة، مكتبة طريق العلم.
9. عبير فرحات، وأميرة سلطان. (2015). التنمية الاقتصادية. القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس.
10. فارس رشيد البياتي. (2020). مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. عمان: دار الطبع السواقي العلمية.
11. فرج الطاهر علاء. (2011). التخطيط الاقتصادي. الاردن، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى.

12. محمد سعيد علي زيدان. (2012). التصحر وأثاره في التنمية البشرية والاقتصادية. ليبيا: دار أمانة للنشر والتوزيع.
13. مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات (المجلد الطبعة الأولى). الأردن، دار وائل للنشر.

ثانيا: المذكرات والاطروحات

1. احلام هوارى. (2019). فرص تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسيته في مجال التصدير - مع تطبيق بعض المؤشرات - . مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس
2. أحمد ضيف، وأحمد عزوز. (2018). واقع التنمية في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. البويرة: جامعة البويرة.
3. كريمة بقة. (2023). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية. الجلفة: جامعة زيان عاشور.
4. محمد العباسي. (2019). بامج التنمية الاقتصادية واثارها على الجنوب الكبير. الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 3.
5. محمد عزمو، ومحمد علي بن ديدة. (2022). مدى فعالية برامج التنمية المحلية في تحقيق التنويع الاقتصادي. مستغانم: جامعو عبد الحميد بن باديس.
6. هوارية زيتوني. (2018). تقييم تجربة التنمية الاقتصادية بين الجزائر وتركيا. المدينة: جامعة يحي فارس.
7. وردة سعايدية. (2023). تأهيل وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خيار استراتيجي لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر. قلمة: جامعة 08 ماي 1945.

ثالثا: التقارير

1. تقرير التنمية العربية. الكويت: المعهد الوطني للتخطيط. (2018)

رابعاً: المجلات

1. أحلام هواري، وعلى سدي. (اوت, 2019). التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية.
2. بلال بوجمعة. (2014). تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي (2001 - 2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكنزي. مجلة البشائر الاقتصادية العدد الاول، جامعة ادرار، 37.